المحاكم الجنائية الدولية والمجتمع المدني:

المُعوِّقات والفرص أمام التشارك والتفاعل

Syria Justice and
Accountability Centre

المحاكم الجنائية الدولية والمجتمع المدني:

المُعوِّقات والفرص أمام التشارك والتفاعل

Syria Justice and
Accountability Centre

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة سورية غير ربحية متعددة مصادر الدعم، ترى سورية دولة معرفة بالعدالة واحترام حقو قالإنسان وسايدة القناون، حيث يعيش مواطنون من جميع مكونتا المجتمع السور يفي سشيء .ملاجع المركز السور يللعدالة والمساءلة عميلتا العدالة الانتقالية والمساءلة في سور يامن خلال جمع وحفظ الواثئق وتحيلل البنايتا وتصهفينا، وتعزيز الخطبا العما حو لالعدالة الانتقالية– داخل سور ياوخارجها. لمزيد من المعلومات: https://ar.syriaaccountability.org/

شكر وتقدير

تم إجراء البحوث بشأن هذا التقرير وكتابته من قبل جنيفر كيين بالتعاون الوثيق مع المركز السوري للعدالة والمساءلة. وتتقدم المؤلفة بالشكر إلى المركز لما أبداه من اهتمام تجاه التقرير؛ والعاملين في منظمات المجتمع المدني المحلية، والمختصين في آليات العدالة الجنائية الدولية، والخبراء المختصين ممن ساهموا في هذه الدراسة؛ والشكر موصول إلى إيلياه كاستيو، جايك مايكل هيرد، مايكل ماكاردلي لجهودهم في تحرير التقرير؛ وشبكة فليتشر النسائية لما قدمته من وقت ودعم. ويود المركز التقدم بالشكر إلى مروة العبد الله على التصميم الجرافيكي للعمل.
يمكن التواصل مع المؤلف عبر البريد الإلكتروني: jenniferekeene@gmail.com.

© المركز السوري للعدالة والمساءلة
حزيران/ يونيو ٢٠١٨

يجوز إعادة إنتاج المواد الواردة في هذا التقرير لأغراض التدريس أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، مع الإسناد المناسب. لا يجوز نسخ أي جزء منها بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق النشر. نُشر في حزيران/ يونيو ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة.

الفهرس

الملخص التنفيذي ١

المقدمة ٣

المنهجية ٥

ملخص عام ٥

القسم الأول: أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية ٧

الوصول المباشر إلى المجتمعات المتضررة والقدرة على إقامة علاقات مهمة ٧

المعرفة السياقية ٩

القدرة على توفير التوثيقات والمعلومات حول النزاع والتي يتعذر توفّرها بطرق أخرى ١٠

القسم الثاني: السمعة، المصداقية، الموثوقية، وقابلية الوصول ١١

القسم الثالث: التغلب على مُعوِّقات التفاعل والمشاركة ١٢

المعوِّق ١: ولايات أو تفويضات مختلفة، طرق عمل مختلفة ١٢

المعوِّق ٢: انحياز منظمات المجتمع المدني وتسييسها ١٤

المعوِّق ٣: قد تتسبب منظمات المجتمع المدني بإنتاج أدلة معيبة ١٥

المعوِّق ٤: قلة التواصل بين منظمات المجتمع المدني المحلية ١٦

وآليات العدالة الجنائية الدولية يترك تلك المنظمات في الظلام ١١

القسم الرابع: التوصيات لآليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية ١٧

التوصيات المتعلقة بآليات العدالة الجنائية الدولية ١٧

إفساح المجال أمام المساهمات القيّمة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية

عن طريق "مقابلتها حيثما تتواجد" ١٨

التواصل يجب أن يعني التفاعل والمشاركة، وليس مجرد علاقات عامة ١٨

يجب أن يكون التفاعل واسعاً ومتنوعاً ومنتظماً ١٩

فهم دور آليات العدالة الجنائية الدولية في العدالة الانتقالية واتّخاذ خطوات بشأنه ١٩

التوصيات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني المحلية ٢٠

تحديد رسالة ونقاط قوة المنظمة؛ وإدراك حدود قدراتها ٢٠

وضع مصلحة الضحايا أولاً ٢١

امتلاك منهجية لجمع المعلومات والمحافظة على بساطة التواصل ٢١

كلما أمكن ذلك، إقامة شراكة مع منظمات ذات أهداف مماثلة ٢٢

الملخص التنفيذي

تظهر تجارب المحاكم الدولية السابقة وجود تداخل في الغالب ما بين عمل آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية؛ رغم ذلك لم تفض هذه المهمة المشتركة على الدوام إلى تعاون وثيق بين الطرفين. ويتوفّر قدر قليل من الإرشادات الرسمية من أجل توجيه آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني حول السبل الأفضل للعمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة. مع ذلك، يشكل المختصون العاملون في الميدان قدراً هائلاً من المعلومات العملية. يرتكز هذا التقرير على ٣٠ مقابلة أجريت مع عاملين في منظمات مجتمع مدني محلية، وعاملين سابقين في آليات عدالة جنائية دولية، وخبراء مختصين من المجتمع الأكاديمي بقصد التثبت من قدرة التجارب السابقة على الإسهام في وضع الأطر المستقبلية للتعاون ما بين عمل آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

بناءً على تلك المقابلات، فقد أصبح من الواضح أن هنالك فوائد من وراء مثل هذا التعاون. وتُعدّ منظمات المجتمع المدني مصدراً غنياً وغير مستثمر من المعرفة المحلية ووسيلةً للوصول إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك:

- **الوصول المباشر للمجتمع**، بما في ذلك الشهود المحتملين.
- **المعرفة المحلية القيّمة** والتي يمكن أن توفّر سياقاً لعمل آليات العدالة الجنائية الدولية وتحسين جودة المقابلات والتوثيقات الأخرى.
- **توفير التوثيق والمعلومات** حول النزاع والتي يتعذر الحصول عليها عن طريق وسائل أخرى.

اتفق من تمت مقابلتهم على أن آليات العدالة الجنائية الدولية تملك فرصاً أكبر للعمل مع منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بسمعة طيبة، وتقدم معلومات ذات مصداقية، وتتسم بالموثوقية. رغم ذلك، قد يكون إيجاد تلك العلاقة ليس بالأمر السهل بالنظر إلى المسائل المتعلقة بالقدرة على الوصول: إذ قد لا تدرك منظمات المجتمع المدني أن بإمكانها أو يتوجب عليها محاولة التفاعل مع إحدى آليات العدالة الجنائية الدولية، كما قد لا تكون إحدى هذه الآليات على دراية بامتلاك منظمات المجتمع المدني المحلي لمعلومات قيّمة، كما قد يواجه العاملون في آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني عوائق في اللغة. ومن المهم أن تكون آليات العدالة الجنائية الدولية مستعدةً للتفاعل مع طيف واسع من منظمات المجتمع المدني قبل الوصول إلى استنتاجات حيال جودة عملهم.

المُعوِّقات أمام التعاون بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني: يحدد هذا التقرير المُعوِّقات الأربعة الأساسية أمام التعاون بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

1) **وجود ولاية مختلفة لدى آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني**، حيث تمثل المساءلة في الغالب فقط جانباً واحداً من عمل منظمات المجتمع المدني. ولهذا السبب، قد لا تقدم منظمات المجتمع المدني التوثيق بشكل يلبي معايير آليات العدالة الجنائية الدولية. وتستطيع هذه الآليات معالجة هذا الهاجس من خلال توفير إرشادات واضحة حول نوع وشكل المعلومات المطلوبة، والمقدمة باللغة المحلية وقابلة للوصول إليها من قبل من لا يملكون خبرةً قانونيةً.
2) **قد يقلل العاملون في آليات العدالة الجنائية الدولية من عمل منظمات المجتمع المحلي المحلية من خلال افتراض أن كل المنظمات منحازة.** وتستطيع الآليات تجنب هذا الهاجس من خلال التفاعل مع طيف واسع من منظمات المجتمع المدني المحلية، والاستفادة من أفضل الممارسات لدى المنظمات الدولية على صعيد طلب المعلومات حول المانحين والأعضاء في منظمات المجتمع المدني، وضمان وجود درجة معينة من التفريق بين كادر الادعاء العام، ومن يعملون مع المجتمع المحلي.
3) **قد تشوب المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني بعض العيوب بشكل غير مقصود**، مثل المقابلات التي تعتمد على الأسئلة الإيحائية (التي توحي بالإجابة). وبدلاً من التقليل من شأن هذه المنظمات، يجب على آليات العدالة الجنائية الدولية العمل مع تلك المنظمات لإيجاد إرشادات حول التوثيق. وقد لا تكون العديد من منظمات المجتمع المدني على دراية بأن مثل هذه الممارسات قد تبطل صلاحية توثيقها وهي مستعدة لتغيير منهجياتها في حال حصلت على التوجيه والإرشاد المناسبين.
4) **يوجد غياب بشكل عام للتواصل بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني**، بما في ذلك عقب تقديم المعلومات، مما قد يجعل منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي يشعرون بأنهم لم يعودوا منخرطين في عملية المساءلة. ويجب العمل على مأسسة التواصل بين الآليات والمنظمات وضمان استمراريته طوال فترة ولاية الآلية.

وبالإضافة إلى الاستجابات للتغلب على هذه المُعوِّقات، يقدم التقرير العديد من التوصيات لآليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.

التوصيات: بناءً على المُعوِّقات التي تم تحديدها من قبل من تمت مقابلتهم، يقدم التقرير الكثير من التوصيات لكل من آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي نهاية المطاف، سيكون هنالك اختلال في ديناميكية القوى، إذ تستطيع الآليات الوصول إلى الموارد والمعلومات حول العمليات الجنائية والتي لا تستطيع المنظمات الوصول إليها بمفردها. ولهذا السبب، فإن من الضروري للغاية أن تتخذ آليات العدالة الجنائية الدولية الخطوة الأولى في تحديد الأولويات ومأسسة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملها.

التوصيات لآليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني:

1) **إفساح المجال أمام المساهمات القيّمة لمنظمات المجتمع المدني المحلية من خلال «مقابلتها حيثما وُجدت»**
2) **ينبغي فهم أن التواصل يعني التفاعل والمشاركة.**
3) **يجب أن يتسم التفاعل والمشاركة بالاتساع والتنوع والانتظام.**
4) **فهم والقيام بخطوات بشأن دور آليات العدالة الجنائية الدولية في مجال العدالة الانتقالية.**

التوصيات لمنظمات المجتمع المدني:

1) **تحديد نقاط القوة، وإدراك المحدّدات.**
2) **وضع مصلحة الضحايا أولاً.**
3) **امتلاك منهجية والمحافظة على بساطة التواصل.**
4) **إقامة شراكة مع منظمات تتشارك في نفس المبادئ.**

المقدمة

> هناك اعتقاد سائد بأن ما هو "محلي" قد لا يكون حيادياً. إن ذلك يبدو هو العقلية السائدة دولياً. وعوضاً عن ذلك، يجب أن يكون الاعتقاد السائد هو ضرورة العمل معاً. فتطبيق خطة العمل القديمة، على سبيل المثال، الخاصة بكوسوفو على ما تم القيام به في سيراليون أو كمبوديا لا يُعدّ ناجعاً. وهنالك أشياء يمكن معرفتها في حال لم يتم تجاهل المنظمات المحلية.[١]

تم تطوير فكرة هذه الدراسة أثناء إجراء بحث حول الإرشادات المتوفّرة لمنظمات المجتمع المدني[٢] المعنية بالمساهمة بآليات العدالة الجنائية الدولية[٣]. وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي ظهر حول العلاقة المحتملة بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني خلال فترة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه لا توجد إرشادات عملية ملموسة حول كيفية تفاعل المنظمات مع الآليات على وجه الخصوص. كما لا تتوفّر الكثير من الأدبيات التي تبحث في تجارب منظمات المجتمع المدني عبر مختلف آليات العدالة الجنائية الدولية. ويمكن الجزم أن هنالك قدراً هائلاً من المعرفة الموجودة في تجارب منظمات المجتمع المدني المحلية التي تفاعلت، أو تتفاعل حالياً، مع آليات العدالة الجنائية الدولية.

في كانون الأول ٢٠١٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 71/248 لإنشاء آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس ٢٠١١. وينص تفويض الآلية على «تقديم المساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي من خلال جمع المعلومات وتعزيزها والحفاظ عليها»[٤]. وسيجري تحليل هذه المعلومات واستخدامها في ملفات القضايا بقصد تسريع الملاحقة القضائية على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بحسب توفّر الولاية القضائية.

تنص الفقرة السادسة من القرار على دعوة المجتمع المدني «للتعاون الكامل مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق[٥]... على وجه الخصوص بكل ما قد يكون بحوزتهم من معلومات ووثائق وأي أشكال أخرى»[٦]. ويوضح تقرير صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرار، «بشكل واضح وبحسب الفقرة السادسة من القرار 71/248، سيكون للآلية الدولية المحايدة المستقلة القدرة على التوصل إلى اتفاقات مع أي دولة أو كيان»[٧]، وهو ما يتضمن التوقيع على مذكرات تفاهم مع منظمات مجتمع مدني. ويشير كل من قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام إلى اعتراف مؤسسي واسع بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها أطرافاً هامةً نحو السعي لتحقيق العدالة الجنائية الدولية. ومن خلال هذا الاعتراف، توجد فرصة هامة للتعلم من التجارب السابقة.

المنهجية

ارتكز هذا التقرير على إجراء ٣٠ مقابلة مع عاملين حاليين وسابقين في منظمات مجتمع مدني محلية، وموظفين سابقين في آليات جنائية دولية، وخبراء مختصين. ويستخدم مصطلح «محلية» لتوضيح تركيز هذه الدراسة على منظمات المجتمع المدني التي أسسها مواطنو دولة متضررة، والتي تعمل في تلك الدولة، بالإضافة إلى منظمات صغيرة عاملة مع فئات سكانية معنية في الشتات. ويقصد هنا التفريق بين منظمات المجتمع المدني هذه عن المنظمات الدولية أو متعددة الجنسيات الكبيرة التي تظهر بشكل شائع في أدبيات العدالة الجنائية الدولية. وبينما تُعد المدخلات من المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة قيّمةً للدراسات المستقبلية، يكون لدى هذه المنظمات في الغالب موارد أكبر من أجل إيصال صوتها ومُعوِّقات أقل للتفاعل مع آليات العدالة الجنائية الدولية (انظر النقاش أدناه).

تم إجراء المقابلات من قبل باحثة متطوعة عبر تطبيق «سكايب»، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ – شباط/فبراير ٢٠١٨. وتم تقديم الاستجابات باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية. وحيث أن المفهوم الأولي للدراسة كان واسعاً، تم اختيار المقابلات من قبل المتطوعين وباختيار العينة المتاحة.

تتضمن تجارب من تمت مقابلتهم أو التجارب المؤسسية المقدمة في هذا التقرير الأوضاع في البوسنة والهرسك، كمبوديا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، العراق، كوسوفو، فلسطين، صربيا، السودان، تيمور الشرقية، وأوكرانيا.

كانت الخبرات المؤسسية المحلية في داخل البلاد (١٣ شخصاً تمت مقابلتهم) وخارج الدولة المتضررة مع أعضاء من المجتمعات المتضررة (شخصان تمت مقابلتهما)[٨]. وعمل ٣ من أصل ٣٠ شخصاً تمت مقابلتهم سواء لصالح أو مع منظمات قدّمت دعماً فنياً لآليات العدالة الجنائية الدولية[٩]. وكان لدى ٥ أشخاص تمت مقابلتهم تجارب كموظفين مع محاكم بما في ذلك الغرف الجنائية الاستثنائية في محكمة كمبوديا، والمحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا، والمحكمة الجنائية الدولية في راوندا، والمحكمة الجنائية الدولية. وجمعت تجربة شخص واحد ممّن تمت مقابلتهم العمل مع كل من آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وقدّم ستة خبراء مختصين تجارب حول بناء التحالفات بين منظمات غير حكومية/آليات العدالة الجنائية الدولية أو البحث في العلاقة بين المنظمات المحلية وآليات العدالة الجنائية الدولية.

ملخص عام

يتألف هذا التقرير من أربعة أقسام. حيث يلخص القسم الأول أهمية وفائدة إشراك آليات العدالة الجنائية الدولية منظمات المجتمع المدني المحلية، مع الإشارة إلى أن لدى منظمات المجتمع المحلي المدنية قدرة فردية على بناء علاقات مع المجتمعات المتضررة، وتوفير المعرفة السياقية، والوصول إلى المعلومات. ويعاين القسم الثاني بصورة نقدية المزايا المشار إليها بشكل شائع والتي يجب أن تتمتع بها منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل أن تكون «حاضرة» و «مفيدةً» لآليات العدالة الجنائية الدولية، ويشير إلى أن كل من هذه تتطلب أن تكون الآلية الدولية متاحة للوصول من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية في المقام الأول. ويتناول القسم الثالث أربعة مُعوِّقات محتملة أمام المزيد من التفاعل بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، لكنه يوضح أن بالإمكان التغلب على كل مُعوِّق من خلال إجراء تغييرات طفيفة من قبل كل آلية. وتدل حقيقة أنه بالإمكان التغلب على تلك المُعوِّقات من خلال جهد بسيط على صعيد الآليات، في الواقع، على أن المُعوِّق النهائي للمزيد من التفاعل يتمثل في تحديد التفاعل كأولوية من قبل الآلية نفسها. ويقدّم القسم الرابع توصيات لتحسين التفاعل من قبل آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

ومن خلال الاطلاع على التجارب عبر عدد من آليات العدالة الجنائية الدولية والسياقات المختلفة، يمكن أن تساعد التصورات المعبر عنها في هذا التقرير آليات العدالة الجنائية الدولية الحالية والمستقبلية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، والمانحين المهتمين بتمويل جهود العدالة الجنائية الدولية. وتأمل المؤلفة في أن يشجع هذا التقرير آليات العدالة الجنائية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمانحين على معاينة ممارساتهم وتوقعاتهم وأهدافهم، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى مشاركة فاعلة بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية[١٠]

«تُعد الموارد محدودةً (في آليات العدالة الجنائية الدولية)، بالتالي فإن من المهم حقاً التركيز على مكان استخدام هذه الموارد المحدودة. وهنا تبرز الأهمية (بالنسبة لفائدة منظمات المجتمع المدني)»[١١].

في العادة، بدأت المقابلات بافتراض أن لدى منظمات المجتمع المدني المحلية ميّزات معينة جعلت من عملها ذي قيمة كبيرة بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية. وعبر المقابلات، أشار من تمت مقابلتهم إلى أن أبرز ما تملكه منظمات المجتمع المدني المحلية هو قربها واتصالها المتواصل مع المجتمعات المتضررة. وتتعلق قِيمة «القرب» من المجتمعات المتضررة بحقيقة أن موظفي منظمات المجتمع المدني المحلية أقرب من الناحية المادية إلى المجتمعات المتضررة مقارنةً مع موظفي آليات العدالة الجنائية الدولية. وينتمي موظفو منظمات المجتمع المدني المحلية في الغالب إلى المجتمعات المتضررة بعكس موظفي الآليات بشكل عام[١٢]. وتتعلق قِيمة «الاتصال المتواصل» مع المجتمعات المتضررة بحقيقة أن عمل منظمات المجتمع المدني المحلية في الغالب يسبق عمل آلية للعدالة الجنائية الدولية ويتواصل عقب انتهاء الملاحقات القضائية، مما يعطي إحساساً هاماً بالاستمرارية والاستقرار.

وتقل أهمية ميزة قرب منظمات المجتمع المدني المحلية عندما تتواجد آلية العدالة الجنائية الدولية داخل البلاد؛ إلّا أن اتصالها المستمر مع المجتمعات المتضررة يبقى أمراً هاماً بصرف النظر عما إذا كانت الآلية متواجدة داخل البلاد أم خارجها.

يؤكد القرب من المجتمعات المتضررة والتواصل المستمر معها على ثلاث منافع مميزة لكنها مترابطة لتفاعل آليات العدالة الجنائية الدولية مع منظمات المجتمع المدني المحلية: الوصول المباشر إلى المجتمع المتضرر، بما في ذلك الشهود المحتملين، والقدرة على إقامة علاقات مهمة؛ والمعرفة المحلية القيّمة والتي يمكن أن توفّر سياقاً لعمل الآلية؛ ويوفّر التوثيق والمعلومات حول النزاع والتي بغير ذلك لن تكون متوفّرةً. وتشير هذه المزايا إلى أن التفاعل مع منظمات المجتمع المدني المحلية يسمح لآلية العدالة الجنائية الدولية أن تعظّم من الموارد المتاحة، وبالتالي، العمل بشكل أكثر كفاءةً وفعاليةً.

الوصول المباشر إلى المجتمعات المتضررة والقدرة على إقامة علاقات مهمة

> «نحن نتجه إلى منطقة النزاع، ونتواصل مع المواطنين، ونتواصل مع الجيش، ونقوم بجمع الأدلة وتحليلها. هذا هو ما نقوم به.»[١٣]

> «يود الأشخاص أن يشعروا بالأمان للمرة الأولى منذ سنوات. في بعض الأحيان يتطلب الأمر الكثير من الألم والوقت من أجل إيصالهم إلى نقطة يشعرون فيها أن فكرة تقديم شهادة أمام محكمة الجنايات الدولية يُعد خياراً أمامهم»[١٤].

يشير قربها واتصالها المستمر مع المجتمعات المتضررة إلى قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على إقامة علاقات مع المجتمعات المتضررة وبالتالي الوصول إلى الأفراد الراغبين في سرد قصصهم لآليات العدالة الجنائية الدولية.

وتوجد لدى منظمات المجتمع المدني المحلية في الغالب اتصالات مع ضحايا وشهود محتملين قبل تواجد آليات العدالة الجنائية الدولية أو عندما يتعذر على تلك الآليات الوصول إلى هؤلاء الأشخاص. «نحن نعمل في الميدان منذ فترة طويلة»، أشار أحد من تمت مقابلتهم من منظمة مجتمع مدني من فلسطين: «كوننا نعمل في الميدان، فإن باستطاعتنا دائماً تحديد الشهود الرئيسيين (عندما) نكون قادرين على التوثيق بشكل ناجح»[١٥]. ولهذا السبب، تُعد منظمات المجتمع المدني المحلية قادرةً أيضاً على توجيه موظفي آليات العدالة الجنائية الدولية بسرعة إلى الأفراد المهمين. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، بتقديم ثلاثة رسائل إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية. وعند مناقشة كيف بإمكان هذه المنظمة الرد إذا طلب مكتب المدعي العام التصرف بهذه المعلومات، أشار الرئيس السابق للبعثة الميدانية ياروبولك برينيخ إلى أنه: «(بالإضافة إلى استلام موافقتهم على استخدام هذه المعلومات،) فإننا نبقى دائماً على اتصال مع الضحايا والشهود بعد إجراء التواصل. ونحن نقوم بذلك لإبقائهم على اطلاع والتحقق من استعدادهم لتقديم شهادات شهود علنية جديدة إذا طلبت المحكمة ذلك»[١٦].

يدل هذا الاتصال على أن منظمات المجتمع المدني المحلية تستطيع لعب دور رقابي هام من خلال جمع إفادات أولية من السكان المتضررين[١٧]. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب والتي تشكلت كي يتمكن الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في يوغسلافيا، المقيمون في أستراليا، من تقديم إفادات إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بالتواصل مع مركز النساء في زغرب، كرواتيا. وبالرغم من اقتصار عملها على جمع معلومات مثل «طبيعة الجريمة، وتوقيتها، وتاريخها، ومكانها، وما إذا كان الشخص مستعداً للشهادة»[١٨]، ساهم عمل اللجنة في «اكتشاف العديد من الشهود الهامين» لصالح مكتب المدعي العام[١٩]. وبالإضافة إلى معرفة المجتمع بشكل كافي لتحديد الأفراد المستعدين لتقديم المعلومات، يعزز قرب منظمات المجتمع المدني المحلية وتواصلها المستمر مع المجتمعات المتضررة على إقامة علاقات، وبالتالي بناء ثقة على المدى الطويل عبر التوثيق وتقديم الخدمات المباشرة[٢٠].

على سبيل المثال، تستطيع منظمات المجتمع المدني المحلية تشجيع المجتمعات المتضررة على المشاركة في عمليات آليات العدالة الجنائية الدولية والمساعدة في توجيه الأفراد خلال الترتيبات اللوجستية لهذه الآليات. وقد انطبق ذلك على الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني المحلية دوراً بالغ الأهمية في تشجيع مشاركة الضحايا عبر تقديم الدعاوى كأطراف مدنية[٢١]. وقد شاركت منظمات غير حكومية وسيطة، بما في ذلك منظمات مجتمع مدني محلية، في تمكين أكثر من ٩٠ طرفاً مدنياً من المشاركة في القضية رقم ٠٠١ للغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا وأكثر من ٣,٨٥٠ طرفاً مدنياً من المشاركة في القضية رقم٠٠٢[٢٢]. وتم تسليم نحو ٨٤٪ من نماذج طلبات الضحايا إلى قسم دعم الضحايا في الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا عبر منظمات غير حكومية وسيطة[٢٣].

كما تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات قد تكون ضروريةً لجعل مشاركة الشخص من آليات العدالة الجنائية الدولية أمراً ممكناً – وتتضمن الخدمات الرعاية النفسية والاجتماعية المستمرة، أو المشورة القانونية، أو المساعدة الأساسية في إعادة التوطين[٢٤]. وتكون هذه الخدمات في الغالب خارج ميزانية أو ولاية آليات العدالة الجنائية الدولية أو قد تتوفّر فقط للأفراد عقب الاعتراف بهم كضحايا أو شهود من قبل الآليات. رغم ذلك، تُعد هذه الخدمات مهمةً على وجه الخصوص في الدول التي تمر في مرحلة ما بعد النزاع، حيث تُعد الخدمات الحكومية المقارنة غير متوفّرة أو غير موثوق بها من قبل المجتمعات المتضررة[٢٥]، أو إذا قام الضحايا أو الشهود بالنزوح أو المغادرة أو كانوا بحاجة للمساعدة في الاستيطان.

ومن خلال هذه العلاقات مع المجتمعات المتضررة، تستطيع منظمات المجتمع المدني المحلية أيضاً تكملة جهود التوعية التي تقوم بها آليات العدالة الجنائية الدولية. وتُعد هذه المساهمة مهمةً على وجه الخصوص في حال حدث تأخير في جهود التوعية من قبل الآليات[٢٦]، أو قلة تمويل[٢٧]، أو عدم وجود تلك الجهود[٢٨]. على سبيل المثال، وبالرغم من التحقيقات المستمرة في النزاع الذي نشب في أوسيتيا الجنوبية في العام ٢٠٠٨، لا يوجد لدى المحكمة الجنائية الدولية أي مكتب اتصال في جورجيا. وأشار نينو تاجاريشفيلي، المدير المشارك لمركز حقوق الإنسان في تبليسي: «منذ فتح تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لاحظنا وجود فجوة ملحوظة في المعلومات بين ما يحتاجه الأشخاص وما يودون معرفته وما كانت المحكمة قادرةً على تقديمه»[٢٩]. ومن أجل المساعدة في معالجة ذلك، قام مركز حقوق الإنسان «بتوزيع العديد من الإفادات»[٣٠]، وإجراء زيارات إلى مخيمات النازحين لإطلاع

المجتمعات المحلية على عمليات المحكمة الجنائية الدولية[٣١].

رغم ذلك، لا يجب استخدام عمل منظمات المجتمع المدني المحلية «كبديل» عن التوعية والتواصل من قبل آليات العدالة الجنائية الدولية[٣٢]. فعلى سبيل المثال، قامت الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا بتخصيص تمويل ضئيل لأنشطة التوعية[٣٣] وقامت منظمات المجتمع المدني المحلية بسد الفجوة من خلال إعداد برامج للتواصل مع الجمهور الكمبودي بما في ذلك: «تصميم وتوزيع مواد معلوماتية متخصصة، وبرامج إذاعية، ومواقع إلكترونية، وأفلام، ومنتديات عامة وجلسات توعية مجتمعية»[٣٤]. وبالرغم من نجاح تلك الجهود، أظهر مسح أجرته منظمة مجتمع مدني كمبودية، وهي مركز التوثيق الكمبودي، أن معظم المستجيبين فضّلوا التعرف على الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا منها نفسها أو من الحكومة الكمبودية لأنه كان ينظر إليهم على أنهم رموز للسلطة وخبراء في محاكمة قادة الخمير الحمر[٣٥].

المعرفة السياقية

> «يجب على المسؤولين الدوليين الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان. وكشخص محلي، فإنك الوحيد المتمكن من السياق»[٣٦].

إن القرب والتواصل المستمر مع المجتمعات المتضررة يساعدان منظمات المجتمع المدني المحلية على ترجمة العادات الاجتماعية والسياسية والثقافية بأفضل صورة إلى مشورة مفيدة لعمليات وإجراءات آليات العدالة الجنائية الدولية. وقد أشار العديد ممن تمت مقابلتهم إلى ذلك على أنه توفير «السياق» لعمل آلية العدالة الجنائية الدولية[٣٧]. وتضمّن السياق تعبيرات عملية للغاية حول المعرفة المحلية: فَهْم خطوط الفصل الاجتماعي أو السياسي داخل المجتمعات[٣٨]؛ ومعرفة أفضل السبل لبدء المقابلات لإيجاد الثقة بين من يجري المقابلة والشخص الذي تتم مقابلته[٣٩]؛ ومنع سوء الفهم بين موظفي آلية العدالة الجنائية الدولية والضحايا أو الشهود[٤٠].

وقد قدّم شخصان تمت مقابلتهما أمثلةً مفيدةً يكون فيها فهم السياق أمراً بالغ الأهمية لتحديد المعلومات ذات المصداقية وحماية من يقدمونها، على التوالي. فعلى سبيل المثال، وصفت مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، كيف يمكن أن يؤدي سوء تفسير استجابات الفرد – غير المتعلقة بالمعلومات المطلوبة للملاحقة القضائية من قبل آلية العدالة الجنائية الدولية – إلى التقليل من مصداقية الشاهد:

> لم أقم على الإطلاق بإجراء مقابلة مع أم توفي ابنها، لأنها لن تقول سوى أن ابنها توفي (أثناء النزاع) في ظروف بطولية. وكشخص محلي، فإنني أعرف أن عائلات المحاربين المتوفين يحق لهم الحصول على منافع مالية. بالتالي، قد تقول إحدى الأمهات أن ابنها توفي في القتال كي تتمكن من الحصول على منافع للعيش، بالرغم من أن ابنها قد لا يكون بالفعل توفي كمحارب. وبينما قد تكون هذه الكذبة غير متصلة بالكامل بمعلومات تجعلها شاهدةً ذات صلة، قد يستخدم المدعي العام أو الدفاع هذه المعلومات للتقليل من شهادتها. لكن الكذبة، في ٩٩٪ من الظروف، هي لسبب قابل للتحقق بشكل موضوعي ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقلل مما رأته تلك المرأة أو تعرفه. إن هذه الكذبة تعني أن بإمكان هذه المرأة الحصول على ما تحتاجه للبقاء على قيد الحياة[٤١].

كما قدمت ويندي لوبوين، نائب الرئيس والرئيس بالوكالة سابقاً لقسم الضحايا والشهود (المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة)، ومنسق وحدة دعم الشهود والخبراء (الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا)، مثالاً مشابهاً حول الحاجة لأخذ السياق المحلي بعين الاعتبار. هنا، يمكن أن يساعد الفهم الكافي للسياق المحلي في تمكين موظفي آلية العدالة الجنائية الدولية من طرح الأسئلة الصحيحة لتوفير الحماية المناسبة للشهود:

> يمكن أن أسأل أحد الشهود، «من أخبرت بأنك ستقدم معلومات؟» وستكون إجابته، «لا أحد». ولكن عندما أتعمق في الموضوع، سأكتشف أنه أخبر زوجته، وأبناءه، وأزواجهم، وجيرانه. ولا يعود ذلك إلى أنه كذب علي، بل لأنه يعتبرهم امتداداً لنفسه؛ امتداداً لـ «أنا». وعندما يأتي الموظفون الدوليون من مجتمع قائم على الفردية، فإن من الصعب عليهم فهم هذه الحقيقة. وإذا لم أكن على دراية بطريقة إجابته، لا أستطيع معرفة ما الذي يجب أن نقوم به لإبقائه في أمن وسلامة[٤٢]».

وحتى عندما يضم موظفو آلية العدالة الجنائية الدولية محققين يتقنون اللغات المحلية ذات الصلة، تُعد المعرفة لدى منظمات المجتمع المدني المحلية بالسياق، وقدرتها على ترجمة المعاني

الخفية، أمراً بالغ الأهمية لعمل الآلية.

القدرة على توفير التوثيقات والمعلومات حول النزاع والتي يتعذر توفّرها بطرق أخرى

أخيراً، فإن القرب والتواجد يساعدان منظمات المجتمع المدني المحلية على تزويد آليات العدالة الجنائية الدولية بالمعلومات الضرورية لتمكين الآلية من أداء عملها – ليس فقط المعلومات الحيوية الضرورية للملاحقات القضائية الناجحة، بل أيضاً ردود الأفعال والآراء حول كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية في عمليات آليات العدالة الجنائية الدولية وكيفية زيادة التقبل المحلي لها.

وقد تملك منظمات المجتمع المدني المحلية المعلومات الوحيدة التي تم جمعها أثناء أو عقب فترة وجيزة من وقوع الانتهاكات[٤٣]. ويعود السبب في ذلك إلى أن عمر منظمات المجتمع المدني يسبق في الغالب تاريخ تشكيل أو تفويض آليات العدالة الجنائية الدولية[٤٤]وقد يكون أعضاؤها أول أشخاص يوثقون انتهاكات القانون الدولي[٤٥] بالتالي، فقد ثبتت الأهمية البالغة لجهود المناصرة والتوثيق في إنشاء آليات العدالة الجنائية الدولية. فعلى سبيل المثال، لعبت منظمة المجتمع المدني (مركز التوثيق الكمبودي) دوراً حاسماً في إنشاء وتفعيل الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا[٤٦]. وعقب افتتاحها في العام ١٩٩٥ كفرع ميداني لمركز أبحاث جامعة يال حول الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أصبحت منظمة مركز التوثيق الكمبودي كياناً مستقلاً مدفوعاً محلياً في العام ١٩٩٧. وقد حدث ذلك قبل ست سنوات من توقيع كمبوديا والأمم المتحدة على اتفاقية لإنشاء الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وتسع سنوات قبل اعتماد المحكمة لقواعدها الداخلية. ولأن المنظمة كانت تقوم بجمع وحفظ الوثائق قبل وقت طويل من بدء محاكمات الغرف، فقد تمكنت المنظمة من أن تكون مكوناً أساسياً في تلك النقاشات. كما تمت الإشارة إلى المنظمة باعتبارها «واحدة من أبرز المانحين العينيين للمواد الوثائقية والتوثيقية للمحكمة»[٤٧].

فضلاً عن ذلك، يساعد القرب والتواصل المستمر مع المجتمعات المتضررة منظمات المجتمع المدني المحلية على تزويد آليات العدالة الجنائية الدولية بمصادر معلومات قيّمة ومجالات إضافية للتحقيق[٤٨]. وكما تمت مناقشته أعلاه، يمكن أن يحدث ذلك من خلال مراقبة الضحايا والشهود المحتملين، وتقديم توثيقهم وتحليلهم إلى مكتب المدعي العام، أو القيام بعمل محوري يمكن أن يشجع التحقيق من قبل آلية العدالة الجنائية الدولية على شمول قضايا معينة. وتُعد كمبوديا مثالاً على المساهمة الأخيرة، الأقل وضوحاً، حيث أنه من خلال إفادات الضحايا المأخوذة من قبل منظمات محلية والمناصرة الإضافية من قبل منظمات غير حكومية ومحامو الضحايا تمكنت الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا من تحديد قضايا محتملة للزواج القسري– وهو مجال لم تتطرق المحكمة إليه من قبل[٤٩]. على نحو مماثل، مهّد الاغتصاب والعنف الجنسي المكتشف من قبل منظمات مجتمع مدني محلية– بما في ذلك الحركات النسائية في البوسنة– المشهد أمام المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا لاعتبار الاغتصاب جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية[٥٠].

أخيراً، وبسبب فهمهما للسياق وامتلاك تواصل أكبر مع المجتمعات المتضررة، يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني المحلية قناةً توفّر لآليات العدالة الجنائية الدولية ردود الأفعال والآراء تباعاً من تلك المجتمعات. وفي حال وجود حوار باتجاهين بين منظمات المجتمع المدني المحلية وآلية عدالة جنائية دولية، تستطيع تلك الآلية أن تصل إلى فهم أفضل حول احتياجات المجتمعات المتضررة والفهم حول الآلية، مما يؤدي بدوره إلى توفير معلومات أفضل عند التواصل من قبل الآلية. وسيزيد ذلك من التقبل والمشاركة من قبل المجتمعات المتضررة، بالإضافة إلى وضع الآلية في موقع أفضل ضمن برنامج أوسع للعدالة الانتقالية. وبالنظر إلى أن جهود التوعية التي تقوم بها آليات العدالة الجنائية الدولية في الغالب تسعى لتوفير معلومات المحكمة للمجتمعات وليس الحصول عليها من المجتمعات (ستتم مناقشة ذلك أدناه)، يبدو ذلك منفعةً غير مستغلة فيما يتعلق بالتشارك بين الطرفين.

السمعة، المصداقية، الموثوقية، وقابلية الوصول

«تُعد المصداقية والسمعة من الأمور الهامة. وإذا لم تكن قادراً على الاعتماد على سمعتك مع الأطراف الدولية، فأنت بحاجة للعديد من الأصوات لدعمك.»[٥١]

تم سؤال من تمت مقابلتهم أثناء الدراسة عن المزايا التي يعتقدون أنها جعلت من منظمات المجتمع المدني المحلية «بارزةً» و «مفيدةً» بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية– المصطلحات المستخدمة لتقريب المعيار الذي قد تعتبر من خلاله آلية للعدالة الجنائية الدولية أن من الجدير التعامل مع منظمة مجتمع مدني محلية أو إدراج عملها في عمل الآلية. وقد دلت الردود عبر الدراسة، سواء من قبل من تمت مقابلتهم من أصحاب الخبرة داخل آلية للعدالة الجنائية الدولية أو ممثلين عن منظمات مجتمع مدني محلية، أن هذه المنظمات كانت «بارزةً» أو «مفيدةً» بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية إذا كانت تتمتع بسمعة قوية، ومصداقية في العمل، وموثوقية في المعلومات التي تقدمها. وتُعد قيمة هذه السمات بديهيةً: إذا خططت إحدى آليات العدالة الجنائية الدولية التفاعل مع منظمة مجتمع مدني محلية من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها، فإنها ستقوم بذلك فقط إذا كان عمل تلك المنظمة مفيداً للآلية.

وعندما لم تكن هذه المزايا مدعومةً، استمدت السمات التي أوجدت «السمعة» و«المصداقية» المؤسسية من مصادر متنوعة بما في ذلك الخبرة العملية الطويلة في توثيق الانتهاكات[٥٢]، أو العلاقات المهنية القائمة مسبقاً مع موظفين في إحدى آليات العدالة الجنائية الدولية[٥٣] أو معرفتهم، أو وجود موظفين من «مجتمع الجناة» يحققون في الانتهاكات[٥٤]. كما تستمد «المصداقية» و«الموثوقية» من المؤسسة التي تتلقى دعم الخبراء حول التوثيق وجمع الأدلة[٥٥] وبالتالي تكون قادرةً على الادعاء بأن عملها يتوافق مع المعايير الدولية[٥٦].

رغم ذلك، يتطلب الاعتراف بسمعة أو مصداقية أو موثوقية منظمة مجتمع مدني محلية، أولاً، أن تكون آلية العدالة الجنائية الدولية منفتحةً على التعامل مع منظمات المجتمع المدني المحلية، وثانياً، أن تكون آلية العدالة الجنائية الدولية أو منظمة المجتمع المدني المحلية متاحة الوصول. بعبارة أخرى، يتوجب على منظمات المجتمع المدني المحلية أن تعرف أن تقديم المعلومات أو التعامل مع آلية للعدالة الجنائية الدولية كان ممكناً، ويتوجب على آلية العدالة الجنائية الدولية أن تعلم أن هنالك منظمات مجتمع مدني قيّمة.

وفيما يخص الوصول إلى آلية العدالة الجنائية الدولية، أشار بعض من تمت مقابلتهم إلى قيمة وجود كادر حاصل على تدريب قانوني[٥٧]، من بين مهارات قيّمة أخرى، من أجل معرفة كيفية التوافق مع آلية العدالة الجنائية الدولية ذات الصلة. وفي حال عدم توفّر تدريب قانوني للموظفين، كانت إقامة شراكة مع محامي دولي أمراً هاماً للتعرف على أساليب التوثيق وإعداد التقارير التي سيتم تقديمها (أنظر النقاش أدناه)[٥٨].

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تزداد إمكانية حدوث تعاون عندما تستخدم منظمة المجتمع المدني المحلية لغةً معروفةً لدى آلية العدالة الجنائية الدولية (على سبيل المثال، الإنكليزية والفرنسية) مع امتلاك موظفين يتمتعون بمعرفة مهنية مسبقة بالآليات الدولية. ومن خلال مناصرة المساءلة في تيمور الشرقية، والتي لم يتم فيها حتى الآن إنشاء آلية للعدالة الجنائية الدولية، أشار تشارلز شينر من معهد لاو هاموتك إلى أهمية إتقان اللغة الإنكليزية والخبرة المسبقة للموظفين بالآليات الدولية: «بشكل أساسي، كنا نتمتع بظهور غير محدود. وكان لدى بضعة منظمات مجتمع مدني محلية موظفين يتقنون اللغة الإنكليزية، وكان لدينا خبراء دوليون قادرين على الإجابة بطريق يمكن فهمها من قبل موظفي الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وباقي المنظمات الدولية»[٥٩].

ومن أجل وصول أفضل إلى آليات العدالة الجنائية الدولية، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أيضاً إلى أهمية إقامة شراكة مع منظمات مجتمع مدني محلية أو منظمات غير حكومية دولية أخرى[٦٠]. وفيما يخص الشراكة مع منظمات غير حكومية دولية، نوّه الذين تمت مقابلتهم إلى أن مثل هذه الشراكة تسمح لمنظمات المجتمع المدني المحلية الحصول على التدريبات[٦١] والوصول إلى التمويل لإجراء البحوث حول القضايا وتوزيع ونشر التقارير[٦٢] وتطوير قدراتها ومهاراتها[٦٣]. ومن المرجح أن يؤدي ذلك، بدوره، إلى تعزيز المصداقية. على سبيل المثال، وأثناء إجراء بحث حول الإحاطات المقبولة من خبراء للمحكمة، أشارت سارة وليامز إلى أن احتمالية قبول الإحاطات المقدمة من منظمات صغيرة تحسنت عندما اقترنت مع منظمات غير حكومية دولية أكبر[٦٤]. كما تُعد هذه الشراكة مفيدةً للمنظمات غير الحكومية الدولية كونها تعتمد في جمع التوثيق والإبلاغ على منظمات المجتمع المدني في تحسين عملها ومصداقيتها[٦٥].

بينما تُعد السمعة والمصداقية والموثوقية مزايا مفيدة لآليات العدالة الجنائية الدولية عند سعيها لتحديد منظمات جديرة بالثقة، إلا أن غياب مثل هذه الصفات يجب ألّا يعيق تلك الآليات من التعامل مع منظمة مجتمع مدني محلية. وهذه هي المزايا التي يجب أن تسعى منظمات المجتمع المدني لامتلاكها؛ رغم ذلك فإن التصور بأن المجموعات تملك أو لا تملك مثل هذه المزايا لا يتوافق دائماً مع الواقع، ولا تستطيع كل المنظمات بسهولة التحول إلى استخدام لغة العمل المعتمدة لدى آلية العدالة الجنائية الدولية أو تعيين كادر يتمتع بخبرات دولية. بالتالي، يجب تشجيع آليات العدالة الجنائية الدولية على البحث بشكل أكثر عمقاً من مجرد الكفاءات المصطنعة وإقامة علاقات مع سلسلة واسعة من المجموعات بحيث تستطيع المنظمات الصغيرة أن تثبت قيمتها وقدرتها على تقديم مساهمات موثوقة وذات مصداقية في إطار جهود المساءلة.

التغلب على مُعوِّقات التفاعل والمشاركة

«إذا التقى المدعي العام في وقت مبكر مع (منظمات مجتمع مدني) وأشخاص يعملون في الميدان، وكان نهج التعاون بين (منظمات المجتمع المدني) والمحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا رسمياً أكثر من كونه غير رسمي، أعتقد أنه كان سيكون له أثر أكبر. لكن عندما تم إنشاء المحكمة، فإنهم لم يكونوا أنفسهم متيقنين من نوع المقاربة التي يريدونها»[٦٦].

مع إدراك المساهمات الجليلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني المحلي إلى آليات العدالة الجنائية الدولية، يصبح السؤال عندها: لماذا لا يوجد تفاعل أكبر من الآليات مع هذه المنظمات؟ وفي إطار السعي للحصول على إجابات لهذا السؤال، سيتم أدناه مناقشة هذه المحاور، أو المُعوِّقات، أمام زيادة تفاعل آليات العدالة الجنائية الدولية مع منظمات المجتمع المدني المحلية. رغم ذلك، قدّم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل واسع توصيات حول كل من هذه المُعوِّقات. وتوفّر هذه «الاستجابات» الأربع المستخلصة من مقترحات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إجراءات يمكن للآليات اتخاذها للتغلب على هذه المُعوِّقات. وتدل حقيقة أن بالإمكان التغلب على هذه المُعوِّقات من قبل آلية للعدالة الجنائية الدولية أن المُعوِّق الأساسي أمام المزيد من التفاعل يكمن في تحديد أولويات التفاعل من قبل الآلية نفسها.

المُعوِّق ١: ولايات أو تفويضات مختلفة، طرق عمل مختلفة

في الغالب، تكون ولاية آلية العدالة الجنائية الدولية محدوداً نوعاً ما: الملاحقة القضائية للأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وباختصار، تتمثل الغاية الجوهرية من آلية العدالة الجنائية الدولية في تحقيق المساءلة الجزائية. رغم ذلك، قد تشكّل المساءلة جزءاً فقط من تفويض منظمة مجتمع مدني محلية. كما قد تكون هذه المنظمات مهتمةً، على سبيل المثال، بالمصالحة المجتمعية، أو مناصرة حقوق الإنسان، أو كشف الحقيقة، أو تقديم المساعدة للمجتمعات المتضررة[٦٧].

وتسعى منظمات المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية، إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة لديها. بناءً على ذلك، قد تختار أن تقدّم نفس التوثيق إلى عدة آليات عدالة بحسب ما تقوم به في الغالب للملاحقات القضائية المحلية[٦٨] أو قد تقدم عدة تقارير إلى العديد من الأطراف المحلية والدولية. وكما أوضح جوزيف دويتش من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بما يلي:

ليس لدينا إيمان كبير في أن المجتمع الدولي سيضمن التزام إسرائيل بتعهداتها الدولية، لكن نود أن يكون معروفاً أن إسرائيل لا تفي بتلك الالتزامات. ولتحقيق ذلك، فإننا نشارك في أية آلية قانونية دولية متاحة أمامنا: المقررين الخاصين، والمراجعة الدورية الشاملة لإسرائيل مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية[٦٩].

وحيث أن كل آلية تتطلب نوعاً مختلفاً من تقديم التقارير بحسب تفويضها، قد تضيع المعلومات المتوفّرة لدى منظمات المجتمع المدني المحلية في الاختلافات بين الآليات فيما يتعلق بأساليب التوثيق المفضلة، والمصطلحات، وشدّة اللهجة المستخدمة. ومن خلال الخبرة مع المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، توضح مونتسيرات سولانو قائلةً:

إن ذلك يمثل طريقة عمل مختلفة ونتيجة نهائية مختلفة. وفيما يخص الأساليب، يعد مستوى التفاصيل الضرورية للتحقيقات الجنائية الوطنية أو الدولية (في قضية) ضد فرد أكبر بكثير من مجرد المعلومات الأساسية لجعل دولة مسؤولةً عن انتهاكات حقوق الإنسان. أما بخصوص النتيجة النهائية، لن يقوم مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بإصدار نفس النوع من البيانات، على سبيل المثال، كما هو الحال بالنسبة لمفوض حقوق الإنسان في الأمريكيتين. ويعود السبب في ذلك إلى أن مفوضية حقوق الإنسان في الأمريكيتين تملك تفويضاً شبه سياسي، بينما لا تملك المحكمة الجنائية الدولية ذلك التفويض[٧٠].

وعندما تقدم منظمات المجتمع المدني المحلية المعلومات باستخدام لغة مسيسة[٧١] أو منهجية تفتقر إلى صرامة الملاحقة القضائية الجزائية[٧٢]، تميل آليات العدالة الجنائية الدولية إلى التقليل من مصداقيتها، وبالتالي، من فائدتها[٧٣]. وكلما قل مستوى جاهزية المنظمات المحلية لتبني تفضيلات آليات العدالة الجنائية الدولية، قلّ احتمال استخدام المعلومات التي تملكها. فضلاً عن ذلك، لا ترغب منظمات المجتمع المدني ذات التفويضات متعددة الأبعاد بالضرورة أن تقيد أهدافها وأن تتعامل فقط مع الملاحقات القضائية الجنائية الدولية، وبالتحديد إذا كانت آلية العدالة الجنائية الدولية بطيئة في عملها ومحدودة في نطاقها.

الرد: تستطيع آليات العدالة الجنائية الدولية تقديم إرشادات واضحة حول الأنواع المفضلة من المعلومات وأشكال العرض المطلوبة.

بالرغم من أن بعض منظمات المجتمع المدني المحلية، حسب ما ذُكر أعلاه، تستفيد من المشورة المقدمة من المحامين الجزائيين الدوليين، يجب ألّا تكون الخبرة في القانون الجزائي الدولي متطلباً مسبقاً للمساهمة في المساءلة الجنائية الدولية. ويجب أن توفّر آليات العدالة الجنائية الدولية عناصر حول الجرائم والمسؤولية الدولية[٧٤] وإرشادات واضحة حول الأنواع المفضلة من المعلومات وقبول الأدلة[٧٥]. وكمثال على كيفية القيام بذلك بالنسبة لتقارير خبير متطوع في محكمة، أوصى الدكتور أفيدان كينت: «يجب أن تساعد سكرتارية المحكمة في التحضير الفني للإحاطات من خلال تقديم معلومات محددة للغاية حيال نوع الحجج التي يمكن تقديمها، وتحت أي ظروف يمكن تقديم الإحاطات، والحد الأعلى لعدد الصفحات»[٧٦]. ويجب أن تكون كافة هذه المعلومات باللغات المحلية ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني المحلية.

ينبغي توزيع هذه المعلومات مباشرةً إلى منظمات المجتمع المدني المحلية من قبل آليات العدالة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى توفيرها بصورة إلكترونية. ويجب الاهتمام بشرح المصطلحات ذات الصلة. إذ سيقدم هذا التوجيه للمنظمات المهتمة معلومات قيّمة حول التقارير الأكثر فائدةً لآليات العدالة الجنائية الدولية وسيسمح بمشاركة أوسع للمجموعات مقارنةً مع اقتصار المشاركة على المنظمات ذات القدرات العالية جداً والمعرفة بالقانون الجزائي الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى عندما لا تلبي التقارير المقدّمة المعايير العالية للمحكمة، يمكن أن يشكل التوثيق والتحليل من جانب منظمات المجتمع المدني مساهمةً جليلةً لآلية العدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالمعلومات السياقية والمرجعية، والربط مع الشهود والضحايا، ومصادر المعلومات التي تقود للأدلة الأخرى. ومن خلال توسيع تقبل المعلومات، تستطيع آلية العدالة الجنائية الدولية إثراء التحقيقات دون الحاجة إلى استخدام عمل منظمة المجتمع المدني مباشرةً في الملف الجزائي.

المُعوِّق ٢: انحياز منظمات المجتمع المدني وتسييسها

بالنسبة للعديد من الأسباب التي تجعل للمنظمات المحلية مزايا مقارنة في الوصول إلى السكان المتضررين، فإنها قد تبدو أيضاً «قريبةً أكثر مما يجب» من الأطراف الخاضعة للولاية القضائية لآلية العدالة الجنائية الدولية[٧٧]. ولهذا السبب، قد تعتبر آليات العدالة الجنائية الدولية أن من غير المثمر التعامل مع منظمات مجتمع مدني محلية. وقد يكون ذلك بسبب افتراض أن المعلومات التي تقدمها هذه المنظمات غير موثوقة أو لأن التعاون مع هذه المنظمات قد ينظر إليه على أنه يضع حيادية المحقق على المحك. ومع أخذ هذا التحذير بعين الاعتبار، تساءل محام سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية: «ما مدى قرب (المنظمة المحلية) من المعارضة؟ ما هي رسالتها الحقيقية؟ لا أعتقد أنه يجب التقليل من (المنظمات المحلية) ككل، بل أعتقد أن عليك الحذر بشكل كاف عندما تختار من تلك المنظمات»[٧٨]. وأشار الأستاذ لوك ريدامز: «إنه نفس السبب الذي جعل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا تقوم خلال أو ٦–٧ سنوات بتعيين أي شخص رواندي. حيث قد يأتي الشخص من أي مكان، لكن التصور كان أن من الأفضل ألا يكون الشخص محلياً»[٧٩].

الرد: على آليات العدالة الجنائية الدولية أن تضمن التفاعل مع طيف واسع من منظمات المجتمع المدني المحلية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات للمنظمات الدولية عند طلب المعلومات حول المنظمات.

بدلاً من إقصاء منظمات المجتمع المدني المحلية مباشرةً لتجنب التصورات حول الانحياز، على الآليات أن تسعى بشكل استباقي للتعامل مع مجموعات متنوعة للتفاعل معها بشكل منتظم. ومن خلال التفاعل المنتظم، تستطيع الآليات فهم عمل المنظمات المحلية ومهماتها– واستخدام هذه المعلومات في قياس مدى فائدة المنظمات في إجراءات الآليات– ومساعدة المنظمات المحلية على فهم عمل الآليات بصورة أفضل[٨٠].

وتُعد المشاركة الواسعة والمفتوحة هي الأفضل. وبالرغم من أن آليات العدالة الجنائية الدولية تحجم في الغالب عن المشاركة الواسعة بسبب محدودية الوقت والتمويل، لا يتطلب تحديد ممثلين فاعلين عن منظمات المجتمع المدني الكثير من موارد الآليات. وفي هذا الصدد، يوصي ديفيد جوزيف دويتش من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بما يلي:

> إن أسرع طريقة لتحديد (منظمات محلية) هي من خلال منظمات دولية مرموقة على الأرض مثل المجلس الدانماركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة إنقاذ الطفل ممن تم التعامل معهم (من قبل موظفي آليات العدالة الجنائية الدولية) مع عدم وجود شيء سيء للحديث عنه. وسأمضي نهاراً في

> التحدث معهم ثم الحديث مع المنظمات الدولية مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، تستطيع بكفاءة الحصول على فكرة حول مع من يجب التحدث كون هذه المنظمات تعمل بالأصل مع الجميع. رغم ذلك، لن أسمح لهذه المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة بأن تفهم الموقف بالنيابة عنك. فبدلاً من ذلك، سأرغب في التواصل مع عدة منظمات غير حكومية دولية كبيرة وأطلب من كل منها رسم صورة لعملها. ثم تستطيع تجميع هذه الصورة للحصول على الصورة الكبيرة[٨١].

فضلاً عن ذلك، تستطيع آليات العدالة الجنائية الدولية المعنية بالتشارك المفتوح أن تطلب من منظمات المجتمع المدني الإجابة عن أسئلة أساسية بشكل مسبق. وحول تقبّل الآليان لإحاطات من منظمات المجتمع المدني، اقترح الدكتور أفيدان كينت أن تستفيد آليات العدالة الجنائية الدولية من أفضل الممارسات لمنظمات دولية أخرى: «يجب التفكير في الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية في مؤسسات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بحيث تكون هذه المنظمات ملتزمة بتقديم المعلومات حول المانحين وشرح من أين يأتي أعضاؤها»[٨٢]. وتستطيع الآلية طلب ردود على استبيان بسيط باللغة المحلية للوصول إلى فهم أفضل حول أهداف وسياسات وأساليب منظمات المجتمع المدني والمانحين المتعاملين معها. ويمكن أن تكون هذه الاستبيان بمثابة العناية الواجبة من قبل الآلية للتعامل مع هذه المنظمات.

أخيراً، هل من الممكن لآلية عدالة جنائية دولية أن تتفاعل بشكل واسع دون التأثير على حيادية إجراءات المحكمة؟ يمكن فصل التفاعل– وهو التبادل الفعال والمفيد للأفكار حول عمل الآلية– عن تحليل الأدلة. ويمكن أن يعزل التفريق بين موظفي الآلية المتعاملين مع المنظمات المحلية وفرق الادعاء والقضاء التي تقيّم المعلومات العمليات التكميلية عن التصورات بشأن وجود انحياز[٨٣].

المُعوّق ٣: قد تتسبب منظمات المجتمع المدني بإنتاج أدلة معيبة

من المعروف على نطاق واسع عقب القرارات المتخذة في المحكمة الجنائية الدولية بخصوص قضية المدعي العام ضد توماس لوبانيا ديلو أن استخدام الوسطاء يمكن أن يثير مشكلات أمام نجاح الادعاء العام إذا كان هؤلاء الوسطاء يؤثرون على إفادات الشهود[٨٤]. كما تضع علاقات منظمات المجتمع المدني المحلية مع السكان المتضررين ووصولهم الفريد إلى الأدلة المحتملة– وهي مزايا تجعلها قيّمة بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية– تلك المنظمات في موقع يمكن أن يعيب الأدلة التي كانوا بخلاف ذلك سيقدمونها إلى آلية للعدالة الجنائية الدولية.

وقد أعطى محقق سابق في آلية عدالة جنائية دولية مثالين واضحين:

> أولاً، توجد مشكلة في الأسئلة الإيحائية (التي توحي بالإجابة). حيث تم إعطاؤنا الكثير من المعلومات بأن (أفراداً) فروا بسبب هجمات الصرب على قرى في كوسوفو. لكن الكثير من هذه المعلومات لم تكن مقبولةً لأنه تم سؤالهم، «هل غادرتم كوسوفو بسبب هجمات الصرب؟» وهو سؤال إيحائي. ولو تم سؤالهم، «لماذا غادرتم؟» وكانت الإجابة، «بسبب الصرب»، عندها سيشكل ذلك دليلاً كبيراً.
>
> ثانياً، توجد (مشكلة) التحقق. إذ يُعتبر تحديد المشتبه بهم في المسائل الجنائية أمراً معقداً للغاية. على سبيل المثال، ارتكب (س) جريمة. إذا ذهبت للشاهد وقلت: «نعتقد أن (س) قام بذلك»، اعرض لهم صورةً واحدةً لـ(س) ثم اسألهم، «هل هذا هو الشخص الذي ارتكب الجريمة؟»... حتى إن قالوا «نعم»، فقد أصبحت هذه المعلومات الآن معيبةً[٨٥].

يمكن القيام بالكثير من عمل منظمة مجتمع مدني محلية من قبل أفراد لم يحصلوا على تدريب قانوني جنائي، لذا، فقد يحدث تشويه للإفادات المحتملة بشكل غير مقصود. وعندما تنظر آلية عدالة جنائية دولية إلى بعض المعلومات التي تم جمعها من قبل منظمة مجتمع مدني محلية على أنها معيبة، قد يكون من الأفضل تجاهل كافة المعلومات المقدمة من قبل تلك المنظمة.

الرد: يتعيّن على آليات العدالة الجنائية الدولية أن توفّر منهجيةً بسيطةً وسهلة الاستخدام بلغات معروفة لجمع كل نوع من المعلومات، بما في ذلك العيوب الشائعة لتجنبها. ويجب إعداد مثل هذه الإرشادات بالتشاور مع منظمات مجتمع مدني محلية بحيث يكون لدى الآلية فهم واقعي لموارد وقدرات المنظمات المحلية.

تستطيع آليات العدالة الجنائية الدولية تجنب التشويه المحتمل للأدلة من خلال التواصل المبكر في ولايتها حول ما هي التصرفات التي تؤدي إلى عدم قبول المعلومات في الإجراءات الجزائية. وبالنسبة للمعلومات التي تم جمعها بالأصل من قبل منظمات مجتمع مدني محلية، يمكن أن تساعد هذه الإرشادات المنظمة في اختزال التقارير المقدّمة لحذف الاستنتاجات بناءً على هذه المخاطر. وبالنسبة لجمع المعلومات في المستقبل، يمكن أن تساعد هذه الإرشادات المنظمة في حماية عملها من الانتقاد.

لا ينبغي أن تكون هذه الإرشادات معقدةً. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن الإرشادات حول جمع الإفادات اقتصار الأسئلة على: «من كان متورطاً؛ من هم الضحايا؛ أين وقع ذلك؛ أي نوع من الحوادث كان ذلك؛ والوقت والتاريخ»[٨٦]. وعلى صعيد الأدلة الرقمية، أشارت إليوت هيجنز من منظمة « Belling-cat»، وهي منظمة متخصصة في التحقيقات في المصادر المفتوحة ومواقع التواصل الاجتماعي: «الأمر بنفس بساطة أن تقول، إذا أردت حفظ مواد فيديو من موقع يوتيوب، قم بسحب جميع البيانات الوصفية معها. وإذا أردت أن تقوم بإعداد جدول بيانات، فحافظ على ذلك بنفس هذا الترتيب. وفي نهاية المطاف، نحن نرغب في الشيء ذاته. إن الأمر يتعلق بأن نكون جميعاً على نفس الصفحة.»[٨٧]. وستكون العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية راغبةً وقادرةً على الالتزام شريطة قيام آلية العدالة الجنائية الدولية بشرح سبب أهمية عمليات معينة، وشريطة عدم حاجة العمليات الجديدة لزيادة ملحوظة في الموارد[٨٨].

المُعوِّق ٤: قلة التواصل بين منظمات المجتمع المدني المحلية وآليات العدالة الجنائية الدولية يترك تلك المنظمات في الظلام

تم الاتصال مع العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذه الدراسة كونهم قدموا معلومات إلى آليات العدالة الجنائية الدولية. رغم ذلك، من المرجح أن يكون هنالك العديد من المنظمات الأخرى التي تقوم بعمل قيّم لكنها لم تقدمه على الإطلاق إلى آليات العدالة الجنائية الدولية، بشكل رئيسي لأنها لم تعرف كيف أو متى يجب القيام بذلك. وقد تبدو العملية مضنية وتتطلب قدراً كبيراً من الخبرة القانونية الدولية مقارنةً مع خبرات موظفي منظمات المجتمع المدني المحلية.

وحتى بالنسبة لممثلي منظمات المجتمع المدني المعنيين في تقديم معلومات، فقد أشاروا إلى وجود اتصال ضعيف مع آلية عدالة جنائية دولية حالما يتم استلام معلوماتهم من قبل الآلية[٨٩]. وقال الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنه كان سيكون من المفيد معرفة المرحلة التي وصل إليها التحقيق وكم قد تطول التحقيقات– بحيث تستطيع منظمات المجتمع المدني المحلية تصميم عملها بما يتلاءم مع الآلية[٩٠] وتقديم المشورة للضحايا والشهود المحتملين الذين قد يتعاملون معهم بشأن «ما يمكن توقعه من التحقيق»[٩١].

عندما تجري الملاحقات القضائية الجنائية في ولاية قضائية وطنية مختلفة عن تلك الخاصة بالمجتمع المتضرر، يصبح مطلوباً من منظمات المجتمع المدني المحلية على اتباع إجراءات الآلية بشكل أدق وأكبر. ويعود السبب في ذلك إلى أن المحاكم الوطنية لا تملك في الغالب نفس الموارد أو المتطلبات المترجمة كما هو الحال بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية. وفيما يخص رصد الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية، أشارت ماريا ريستش، من شبكة التقارير الاستقصائية في البلقان، والتي تقوم برصد والإبلاغ عن محاكمات جرائم الحرب في دول البلقان، إلى الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية:

> بالنظر إلى أن الملاحقات القضائية لجرائم الحرب لا تحدث كل يوم، يجب أن تكون المحاكم التي تتعامل مع مثل هذا النوع من الملاحقة القضائية على دراية بوجود حاجة واهتمام أكبر بالمعلومات المتعلقة بهذه القضايا– سواء بالنسبة للمنظمات أو الجمهور. (عند إجراء محاكمة تحت ولاية قضائية عالمية، في العادة خارج الدولة المتضررة) لا تستطيع في الغالب معرفة المرحلة التي وصل إليها التحقيق أو الملاحقة القضائية مالم تحصل على المعلومات من مدعٍ عام. على سبيل المثال، عند إجراء ملاحقة قضائية في السويد لجريمة حرب، فإن من الضروري التواصل مع المدعي العام السويدي ثم يتم تقديم أية معلومات حول الملاحقة القضائية باللغة السويدية فقط. ثم ستحتاج للقدرة على ترجمتها قبل أن تفهمها وتستخدمها. ويجب أن تكون المعلومات قابلة للوصول إليها وباللغات المناسبة[٩٢].

إذا وجَدَت منظمة تملك سنوات من الخبرة من المساهمة المباشرة في الملاحقات القضائية الجنائية صعوبةً في التفاعل مع آليات معينة، من المرجح أن يكون الأمر أكثر صعوبةً للمنظمات الأخرى التي لا تملك ذات الخبرة أو المهارات للقيام بذلك.

الرد: يجب أن يكون التواصل بين آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني مؤسسياً وأن يستمر طوال فترة ولاية الآلية

بالرغم من أن التحقيقات لا تكون في الغالب خطيةً، تُعتبر المراحل التي يمر بها التحقيق أو الملاحقة القضائية متسقةً. وبصرف النظر عن الدعوات المخصصة للأدلة أو القرارات القضائية بحيث قد يتم طلب تقديمها من أطراف معينة، يجب أن يكون لدى آليات العدالة الجنائية الدولية تواصل منتظم وجولات من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني المحلية. ويجب توفير عملية بسيطة تستطيع من خلالها منظمة المجتمع المدني المحلية إبلاغ آلية العدالة الجنائية الدولية بأن المنظمة تملك مساهمات محتملة أو مهتمة بأن يتم شمولها لأغراض التفاعل مع الآلية.

وبينما تقوم فرق التحقيقات ومكاتب التوعية بتحديد منظمات المجتمع المدني والتواصل معها على نحو فردي، تستطيع آلية العدالة الجنائية الدولية أيضاً نشر وتوزيع بيانات منتظمة، باللغات المعمول بها، من أجل إبقاء منظمات المجتمع المدني ومجتمعات الضحايا على اطلاع بأعمال الآلية والسماح لهم بالاستعداد لتقديم تقارير مستقبلية. وأشار ياروبولك برينيخ، الرئيس السابق للبعثة الميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة:

«إن من المفيد عندما يخبرنا (مكتب المدعي العام) ما يحتاجونه بالفعل. على سبيل المثال، ما هو أهم شيء يتطلب الإثبات الآن، ما هو نوع المعلومات التي يملكونها بالفعل، وما هي المعلومات الناقصة من مصادر أخرى. بالتالي، وبحسب احتياجات مكتب المدعي العام، نستطيع أن نكيّف بعض من أنشطتنا تجاه عرض تلك المعلومات»[٩٣].

ويجب ألّا يتطلب هذا التواصل الكثير من الوقت أو أن يكون موسعاً. «لا يوجد أحد يريد معلومات غاية في السرية»، أشارت ماريا ريستش، من شبكة التقارير الاستقصائية في البلقان، «فقط للبقاء على دراية، فإنك بحاجة للمعلومات الأساسية حول المتهمين، والتهم، وحركة القضية، والنتائج»[٩٤]. وحول إحاطات الخبراء للمحكمة، اقترح الدكتور أفيدان كينت: «يجب أن تعرف (منظمات المجتمع المدني المحلية) أنه في هذا التاريخ، سيتم عقد جلسة استماع، وفي هذا التاريخ، سيتم تقديم لائحة الاتهام. وسيعمل ذلك على جعل المنظمات تقوم بالمتابعة بالشكل الصحيح وأن تكون على دراية بمواعيد حدوث الأشياء»[٩٥].

كذلك، سيسمح وجود دورات منتظمة من المشاورات لمنظمات المجتمع المدني المحلية لطرح الأسئلة حول التقارير المقدّمة والفرص القادمة للمشاركة، بالإضافة إلى تقديم ردود الأفعال والآراء لآلية العدالة الجنائية الدولية في جلسات قابلة للتوقع ومنظمة. وبحسب ما أوصت به الدكتورة ديبوراه رويز فيردوزكو:

> بقصد تعظيم فرص تقديم مساهمات من قبل منظمات المجتمع المدني، فإن من المهم تأسيس آلية للمشاركة وضمان دورية اللقاءات. ويجب التفكير في عقد دورات منتظمة لجمعية الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والمشاورات كل سنتين والتي تعقدها المنظمات غير الحكومية مع أجهزة المحكمة. وتوفّر هذه المشاورات مساحةً شبه رسمية في جلسة دورية، والتي تتم جدولتها بحسب العمليات الاستراتيجية والتشغيلية والتخطيط والإبلاغ للمحكمة. تعمل العمليات الواضحة والدورات المنتظمة على تحقيق الترتيب والإيقاع المطلوبين لعمل منظمات المجتمع المدني المحلية، وتشجيع تكافؤ الفرص أمام المشاركة، وتيسير التخطيط وتخصيص الوقت والموارد، وتوفير أطر زمنية لقياس التقدم المحرز للمؤسسات المعنية. ويقصد بالاعتراف بـ (منظمات المجتمع المدني) كأصحاب مصلحة أن هنالك مساحة أمام (منظمات المجتمع المدني) للمساهمة بطريقة مفيدة في عملية اتخاذ القرار[٩٦].

التوصيات لآليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية

«كلما عقدوا اجتماعات بصورة أكثر، كلما استطاعوا أن يفهموا بعضهم البعض بصورة أفضل. ومن المهم تذكر أن منظمات المجتمع المدني ليست أجهزة تحقيق بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية كما لا تستطيع هذه الآليات أن توفّر للمنظمات نفس المستوى من التفاعل السياسي كجهة مسؤولة عن اتفاقية لحقوق الإنسان أو مقرر خاص. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر يتعلق بفهم التفويضات والقدرات المختلفة لدى كل جهة»[٩٧].

«تتحدث (المنظمات غير الحكومية الكبيرة) إلى المنظمات المحلية. بالتالي، فإنها تقوم بتنقيح المعلومات والتحقق منها، بطريقة ما. لكن سيكون من الجيد لو لم تتم إزاحة (منظمات المجتمع المدني) وتهميشها. وعندما أقوم بتدريس العدالة الجنائية الدولية، فإنني دائماً أطرح السؤال: لمن هي العدالة؟ مواقف للخارج ، مناصرة من الخارج؟ (هؤلاء) لا يخضعون للمساءلة أمام أي شخص ولن يشعروا أو يعانوا من العواقب»[٩٨].

التوصيات المتعلقة بآليات العدالة الجنائية الدولية

أشارت المقابلات إلى أنه بإمكان آليات العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية اتخاذ تدابير للتفاعل مع بعضها البعض بشكل أفضل. غير أن التباين في المعلومات الناتجة عن الطبيعة المنضبطة بشكل صارم نسبياً لآليات العدالة الجنائية والعالم المتخصص للغاية للقانون الجزائي الدولي يوحي بأن أولويات آليات العدالة الجنائية الدولية في التفاعل مع منظمات المجتمع المدني المحلية ستصل إلى أبعد مدى في تعزيز التعاون. وتسلّط التوصيات الأربع التالية الضوء على ردود الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وتتناولها بإسهاب. وتنطبق كافة التوصيات على الآليات الحالية والمستقبلية.

إفساح المجال أمام المساهمات القيّمة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية عن طريق «مقابلتها حيثما تتواجد»

يتطلب تعظيم المساهمات التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني المحلية إلى آليات العدالة الجنائية الدولية والاعتراف بقيمتها والالتقاء بها «حيثما تواجدت»[٩٩]. ويتطلب ذلك أن تأخذ الآلية بعين الاعتبار احتياجات وهواجس وقدرات منظمات المجتمع المدني المحلية والتعاطي مع هذه الاعتبارات. فعلى سبيل المثال، على الآليات أن تدرك أن موظفي المنظمات قد يتحملون مخاطر شخصية كبيرة أثناء جمع المعلومات والتعامل مع الآليات[١٠٠]، وقد يتطلب ذلك التواصل المباشر أو تأمين قنوات ليقوموا من خلالها بتوفير المعلومات[١٠١]. وقد لا تملك منظمات المجتمع المدني المحلية الوصول إلى التكنولوجيا المتبعة من قبل آلية العدالة الجنائية الدولية وقد تعمل في بيئات قد لا يتوفّر فيها اتصال جيد مع شبكة الانترنت أو تحت مراقبة شديدة[١٠٢]. حيث أن هذه المنظمات قد تكون عبارة عن منظمة تطوعية كبيرة[١٠٣] أو تتألف من فرد أو فردين متخصصين[١٠٤]؛ وقد يكون لدى أعضائها أو موظفيها مسؤوليات أخرى أثناء جمع المعلومات القيّمة لتقديمها لإحدى الآليات[١٠٥]. ومن المحتمل أن هذه المنظمات المحلية تأسست على عجل، كاستجابة ملحة للعنف، وتستفيد من الوصول إلى الدعم والتدريب الفني[١٠٦]. كما قد تقوم المنظمات المحلية بجمع وعرض المعلومات بطرق لا يمكن، بحسب طريقة إعدادها، استخدامها في الملاحقة القضائية الجزائية. رغم ذلك، تُعد المساهمات التي تقدمها تلك المنظمات لعمل الآليات ذات قِيمة كبيرة. وبالرغم من أن منظمات المجتمع المدني المحلية قد تعمل بطرق قد تبدو مثل عراقيل أمام التعامل مع الآليات، فمن الممكن مأسسة تغييرات طفيفة نسبياً في عمليات الآليات بما يعطي مساحةً أكبر لمساهمات المنظمات المحلية[١٠٧].

التواصل يجب أن يعني التفاعل والمشاركة، وليس مجرد علاقات عامة

يندرج الاتصال مع منظمات المجتمع المدني المحلي من قبل آليات العدالة الجنائية الدولية في الغالب تحت مبدأ «التواصل»، ولا تحظى جهود التواصل في الغالب بالتمويل الكافي. وعندما تقوم آلية بالتواصل، فإنها تتعامل في العادة مع الاتصال على أنه تدفق للمعلومات باتجاه واحد. على العكس من ذلك، يُعتبر «التفاعل»، الذي يعظّم من المساهمات المحتملة من قبل المنظمات المحلية، سبّاقاً/مبادراً. ويتطلب ذلك وضع خارطة لعمل المنظمات المحلية الفاعلة، بالإضافة إلى تحديد مجموعات جديدة للاتصال بها[١٠٨]. كما يتطلب ذلك اتصال وتواصل بشكل منتظم ومدروس. وبناءً على ذلك، يتطلب التفاعل المزيد من الموارد.

ويسمح التفاعل للمنظمات بطرح الأسئلة والحصول على ردود جوهرية[١٠٩]، مما يؤدي إلى بناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني وآلية العدالة الجنائية الدولية[١١٠]. كما أنه يعمل على زيادة فهم المنظمات المحلية لعمليات الآلية وكيفية المساهمة فيها[١١١]. بعد ذلك، تستطيع منظمات المجتمع المدني ترجمة مكاسب بناء الثقة والفهم الأفضل في عملها مع المجتمعات المتضررة، مما يزيد من التقبل من جانب السكان المحليين. كما يسمح التفاعل لآلية العدالة الجنائية الدولية بالحصول على معلومات هامة من منظمات المجتمع المدني لتغذية عملها، وبناء قدرات المنظمات المحلية لتقديم المزيد من المساهمات، وبناء الشرعية

لدى المنظمات المحلية والمجتمعات المتضررة[١١٢].

يجب أن يكون التفاعل واسعاً ومتنوعاً ومنتظماً

يجب أن يكون التفاعل مع منظمات المجتمع المدني المحلية واسعاً ومتنوعاً قدر الإمكان، بالنظر إلى أهمية إدامة الاستقلالية والحيادية المؤسسية لآلية العدالة الجنائية الدولية. ولا يؤدي التفاعل الواسع والمتنوع إلى التخلص من مخاطر الظهور كجهة منحازة فحسب، بل قد يسهم في تسوية الانقسامات في المجتمعات المتضررة[١١٣]. ويعود السبب في ذلك إلى أن التفاعل بين آلية العدالة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تمثل مصالح محددة يسهم في إيصال صوت تلك المصالح[١١٤].

وتسمح الإحاطات المنتظمة المقدمة من قبل آليات العدالة الجنائية الدولية إلى المنظمات المحلية بالاستعداد للمزيد من التفاعلات الجوهرية مع الآلية. فضلاً عن ذلك، تساهم الإحاطات غير الرسمية المنتظمة، بالإضافة إلى التواصل الجيد وتوفّر المعلومات العامة، في ضمان مقاربة وكفاءة مدخلات المنظمات المحلية وآليات العدالة الجنائية الدولية[١١٥]. ويعد ذلك مهماً بالنسبة لقدرة منظمات المجتمع المدني على توفير المعلومات للقضايا وقدرتها على تقديم ردود الأفعال والآراء حول عمليات وإجراءات المحكمة. كذلك، وكما نوهت مونتسيرات سولانو، «يُعتبر تقديم المزيد من التدريب حول التحقيقات الجنائية الدولية أمراً هاماً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. لكن يمكن تقديم الكثير من ذلك من خلال المزيد من التفاعل مع آليات العدالة الجنائية الدولية بشكل عام. وكلما زاد عدد اجتماعاتها، كلما زادت فرص فهمها لبعضها البعض»[١١٦]. على نحو مماثل، أشارت الأستاذة بيلا موراتي: «سيؤدي العمل معاً بشكل منتظم إلى إزالة الشكوك حول بعضهم البعض. هذا ما نريد تحقيقه، من أجل بناء تلك الثقة»[١١٧].

وكلما زادت ثقة آليات العدالة الجنائية الدولية في منظمات المجتمع المدني المحلية، كلما زادت قيمة مساهمات المنظمات للآلية. وعلى نحو مماثل، كلما زادت ثقة المنظمات في الآلية، كلما زادت شرعية الآلية.

فهم دور آليات العدالة الجنائية الدولية في العدالة الانتقالية واتّخاذ خطوات بشأنه

أخيراً، بالرغم من أن تفويض آليات العدالة الجنائية الدولية يقتصر في العادة على الملاحقة القضائية للأفراد بموجب القانون الدولي، فإن من المهم تذكّر أن الآلية نفسها تشكل جزءاً من عملية أكبر للعدالة الانتقالية.

على سبيل المثال، يجب أن تتبع الآلية نهجاً منصفاً ومتوازناً في إشراك المنظمات المحلية[١١٨]. وقد أشارت ميلينا كاليتش-يليتش، مستشار قانوني ومراقب محاكمات جرائم حرب في منظمة «Documenta» الكرواتية، إلى عمل المنظمة في الرصد والإبلاغ عن المحاكمات: «ويقصد بالتوازن بناء الشرعية، وتُعد هذه دائماً عمليةً مستمرةً. وكمنظمة، فإننا نحاول إيجاد توازن بأنفسنا لمنع التلاعب في الحقائق. بالتالي، وعند جمع المعلومات عن الضحايا، فإننا سنلتقي مع رجال ونساء، من الصرب والكروات، وهكذا[١١٩]». وتنطبق هذه «العملية المستمرة» بنفس الطريقة على آليات العدالة الجنائية الدولية وتفاعلها مع المنظمات المحلية. وعلى الآليات إبداء اهتمام خاص بالعلاقات بين المنظمات التي تتعامل معها وإبقائها على اطلاع حول كيفية تأثير التفاعل معها على تلك العلاقات والمجتمعات المتضررة. وبالرغم من أنه يُنظر في الغالب إلى العدالة والدبلوماسية كمساعي منفصلة، فإنهما يتداخلان في بناء الشرعية المؤسسية والتأثير على السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

علاوةً على ذلك، يمكن أن تساهم السياسات والعمليات التي يتم إقرارها بموجب آلية عدالة جنائية دولية في عمل منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والعدالة، بالإضافة إلى التأثير على نظرة المجتمعات المتضررة لسيادة القانون في مرحلة ما بعد النزاع. فعلى سبيل المثال، من خلال توفير الوصول إلى الأدلة الوثائقية المعروضة في المحكمة من قبل الجمهور، أشارت مليتسا كوزتش إلى ما يلي:

> لقد شكل ذلك طريقةً للتغلب على العوائق أمامنا. مع وجود عشرات الآلاف من إفادات الشهود التي قمنا بجمعها، بالإضافة إلى الأدلة الوثائقية مثل الوثائق العسكرية المتوفّرة من المحكمة، نستطيع بناء إرادة سياسية للمساءلة وقول الحقيقة. إن ذلك هو أهم شيء قامت به المحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا[١٢٠].

وعند انتهاء عمل آلية العدالة الجنائية الدولية في المجتمع المتضرر، ستواصل منظمات المجتمع المدني المحلية تنفيذ أنشطتها ومواجهة التركة التي خلّفتها الآلية وراءها[١٢١].

التوصيات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني المحلية

«دائماً ما أنصح المنظمات غير الحكومية الأخرى بأنها ليست مدعٍ عام وأنها ليست محققاً. فنحن هنا من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وسيلعب المدعي العام دوراً مختلفاً وسيحاول تحديد نسخة من الحقيقة»[١٢٢].

«يجب أن يكون لديكم رسالة (مَهمّة) واضحة، وحدِّدوا بدقة ما تودّون تحقيقه أو تركيز عملكم عليه؛ حاولوا أن تضموا متطوعين جديرين بالثقة وملتزمين إلى فريقكم؛ قوموا بالاستثمار في التدريب؛ وطوروا منهجية يمكن استخدامها بسهولة على الصعيد الدولي لكنها ناجعة أيضاً في السياق المحلي...قوموا بالعمل مع منظمات أخرى تملك الخبرة في هذا القطاع؛ ولا تقوموا باختراع شيء جديد في ظل وجود أشياء تم اختبارها لسنوات عديدة»[١٢٣].

«لا تستسلموا مطلقاً...تحلّوا بالصبر واجمعوا أكبر قدر ممكن من المعلومات على الأرض...سيتوجب عليكم المكافحة في البداية، لكن سيكون هناك من يستمع إليك في نهاية المطاف»[١٢٤].

بالرغم من أن آليات العدالة الجنائية الدولية قادرة على إجراء أبسط، وفي الوقت نفسه، أكثر التغييرات دراماتيكيةً لتشجيع المزيد من التفاعل مع منظمات المجتمع المدني، توجد خطوات تستطيع المنظمات المحلية نفسها القيام بها لتعظيم دورها وفائدتها بالنسبة لآليات العدالة الجنائية الدولية. وبشكل مهم، قام الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بتقديم التوصيات الهامة التالية بخصوص المنظمات المحلية:

تحديد رسالة ونقاط قوة المنظمة؛ وإدراك حدود قدراتها

كما هو مبين أعلاه، تُعتبر منظمات المجتمع المدني المحلية «أفضل من يعرف سياقها» وتملك معرفةً قيّمةً يمكن التشارك بها مع آليات العدالة الجنائية الدولية[١٢٥]. كما يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني المحلية واضحةً بشأن رسالتها وما ترغب في تحقيقه[١٢٦]. كما يجب أن تكون قادرةً على التواصل حول رسالتها وأهدافها مع الأفراد الذين تعمل معهم، بما في ذلك الضحايا والشهود المحتملين[١٢٧]. ومن خلال التقيّد برسالتها وإظهار نقاط قوتها، تستطيع المنظمات المحلية اكتساب الخبرات التي تجعلها ذات قيمة مهمة لعمل آليات العدالة الجنائية الدولية.

رغم ذلك، وبصرف النظر عن خبراتها، لا يتوقع من المنظمات المحلية أن تكون خبيرة في الملاحقة القضائية الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، أشارت مونتسيرات سولانو إلى ما يلي: «قد تشكل المعلومات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أساساً للشروع في تحقيق، لكن ذلك لا يُعد تحقيقاً بحد ذاته. ولا يجب أن يكون هذا العمل بنفس قوة التحقيق ذلك أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تساهم بشيء مختلف»[١٢٨]. ولا يتوجب على المنظمات المحلية تلبية المعايير العالية للأدلة أمام المحكمة كي تكون مفيدةً في السعي وراء المساءلة، طالما أن عمل المنظمات يتبع منهجيةً محددة[١٢٩].

يتطلب إدراك أوجه القصور لدى منظمة المجتمع المدني المحلية قيامها بدراسة دورها في التفاعل مع إحدى آليات العدالة الجنائية الدولية. فمن خلال العيش والعمل مع المجتمعات المتضررة، قد يُنظر إلى المنظمات المحلية كوجه يربطه الضحايا والشهود والجمهور بشكل عام مع آليات العدالة الجنائية الدولية. وبسبب ذلك، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أهمية ضبط التوقعات. وقد أشار جورج ماكنرو إلى عمل قامت به لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب: «قدمنا القليل من الوعود. ببساطة سنقول إذا كنت راغباً في المشاركة وإذا كان بالإمكان استخدام الأدلة الخاصة بك من قبل المحكمة، سيقوم شخص من المحكمة بالاتصال بك. ولأن كل شيء كان يتكشف مع مرور الوقت، فإن ذلك هو ما نستطيع قوله فقط»[١٣٠]. إضافةً إلى ذلك، فإن من المصلحة الفضلى للمنظمة المحلية ألا تظهر وكأنها في أحضان آلية العدالة الجنائية الدولية أمام المجتمع. وكما أشارت مليتسا كوزتش إلى عمل مركز القانون الإنساني: «نحن نقوم بأعمال أخرى تتجاوز مساهمتنا في الملاحقات القضائية، بالتالي فنحن لسنا وسطاء بين الضحية والمحكمة. وكنا دائماً نحافظ على المسافة المطلوبة؛ وقد ثبتت أهمية ذلك عندما تخفق المحاكم»[١٣١].

وضع مصلحة الضحايا أولاً

عندما طُلب منها تقديم مشورة للمنظمات الأخرى، شدّدت مليتسا كوزتش على ما يلي: «حتى لو كان هدفكم كمنظمة غير حكومية هو المساءلة، يجب أن تبقى مصلحة الضحية هي الأسمى. فقد لا يفكر الضحية على الدوام بمصلحته بطريقة موضوعية. وتهتم المحكمة بالمصلحة الفضلى للقضية. ولكن، كمنظمة، يفترض أن تفكروا في الأشياء التي لا يفكّر بها الآخرون. فأنتم تمثلون الجهة الضامنة لثقة وأمن الضحايا والشهود»[١٣٢].

تتطلب حماية «ثقة وأمن» الضحايا تحرّي الصراحة والوضوح حول ما تستطيع/لا تستطيع منظمة المجتمع المدني المحلية تقديمه. فعلى سبيل المثال، يجب ألّا تَعِد المنظمة المحلية بتوفير السرية الكاملة، كونه لا يمكن ضمانها إذا تم إعطاء المعلومات إلى آلية عدالة جنائية دولية. وكما هو مشار إليه من قبل محقق سابق في إحدى الآليات: «المحقق الجنائي لا يقطع وعوداً بشأن السرية مطلقاً لأن أحد الأمور التي تعزز العمليات القضائية الجنائية هو أن المعلومات تقدم إلى محكمة

مفتوحة»[١٣٣]. كما تتطلب حماية الثقة والأمن لدى الضحايا الشرح الكامل لعملية تقديم المعلومات قبل أن يقرر الضحية التحدث[١٣٤].

أخيراً، يتطلب وضع مصلحة الضحايا أولاً حماية المعلومات الشخصية للضحايا والشهود. وأشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى التقيد ببروتوكولات محددة لإدامة أمن المعلومات الشخصية. وتضمّن ذلك ترميز إفادات الضحايا أو الشهود[١٣٥]، واشتراط الموافقة المستنيرة لاستخدام أية معلومات مقدمة[١٣٦]، وحجب المعلومات الشخصية في الإفادات العامة[١٣٧]. وتم التأكيد على هذه العمليات من قبل ياروبولك برينيخ من منظمة السعي وراء الحقيقة والتي قامت بتوثيق أكثر من ١٠٠٠ قضية من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شرقي أوكرانيا وشبه جزيرة القرم: «بالنسبة لنا، تُعد السرية الشي الأكثر أهميةً. ونحن مسؤولون ليس فقط عن المعلومات التي نقوم بجمعها، بل في معظم القضايا، عن حياتهم أيضاً»[١٣٨].

امتلاك منهجية لجمع المعلومات والمحافظة على بساطة التواصل

كما هو مذكور أعلاه، تُعد المعلومات المقدمة إلى آليات العدالة الجنائية الدولية مفيدةً وموثوقةً عندما يتم جمعها باستخدام منهجية صارمة[١٣٩] وعند سؤاله عن الأشياء التي يجب أن تعرفها المنظمات الأخرى للتفاعل مع آليات العدالة الجنائية الدولية، أشار ياروبولك برينيخ: «يجب أن يكون لديها منهجيةً وأن تلتزم بها. من المحتمل أن تكون (منهجية منظمتنا) مختلفةً بالمقارنة مع الآخرين، لكننا صارمون في استخدامها ونعمل بناءً عليها. ويُعد هذا السبب الرئيسي وراء جودة معلوماتنا»[١٤٠]. ويتضمن اتّباع منهجية لجمع المعلومات الحفاظ على سجل بالمصدر والسياق، والحفاظ على المعلومات[١٤١].

وعند عرض المعلومات التي يتم جمعها، يجب المحافظة على بساطة التواصل مع آليات العدالة الجنائية الدولية. وقدم ضرب ياروبولك برينيخ مثالاً مفيداً:

> في المرة الأولى التي قدمنا فيها (إلى المحكمة الجنائية الدولية)، قمنا بتقديم أكثر من ٣٠٠ قضية مع الكثير من إفادات الشهود، والكثير من مقاطع الفيديو، والكثير من الصور، والكثير من المواد الأخرى. وكان من المستحيل تقريباً التعامل مع كافة هذه المعلومات دون وجود خريطة للقضايا وبدون تقديم وصف مناسب للمسائل التي عثرنا عليها... وتوجب علينا أن نتذكر بأننا قد عِشنا هذا الصراع لمدة ثلاث سنوات، وبشكل يومي. ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن نشرح الوضع بأسهل طريقة ممكنة لضمان أنه من خلال ما نقدم، سيفهم (موظفو آلية العدالة الجنائية الدولية) بشكل صحيح ما نعرفه[١٤٢].

وبالتالي، وبنفس الطريقة التي تساعد فيها المنهجية في تحقيق الفائدة وتوفير الموثوقية في عمل المنظمة المحلية، فإن الأمر ينطبق كذلك على إنتاج تقارير سهلة الاستيعاب. ويتطلب ذلك تجميع البيانات، أو الإفادات، أو الوثائق بطريقة تسهل قراءتها والبحث فيها.

كلما أمكن ذلك، إقامة شراكة مع منظمات ذات أهداف مماثلة

وفيما يخص المشورة التي تود تقديمها إلى المنظمات الراغبة في القيام بعمل مماثل لما يقوم به مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، أشارت آريتا إمرا، «يجب العمل مع المنظمات الأخرى التي تملك خبرةً في هذا القطاع»[١٤٣]. وتم تكرار ذلك من قبل العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. حيث عملت الشراكات بين منظمات المجتمع المدني المحلية على زيادة القدرات الجماعية عن طريق توسيع «مجموعة الموظفين أصحاب الخبرة ذات الصلة»[١٤٤]، بالإضافة إلى بروزها ومصداقيتها، وبالتحديد عندما قاموا بالعمل «بشكل وثيق حول تقديم التقارير المشتركة لتقديم وجهة نظر شاملة»[١٤٥]. كما بين ديفيد جوزيف دويتش من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان: «توجد لدينا شبكة قوية من (منظمات المجتمع المدني) الفلسطينية، ونحن نعمل بشكل وثيق على التنسيق فيما بيننا من أجل القيام بأفضل ما هو ممكن بخصوص التقارير المقدمة إلى جهة دولية والأنشطة المتعلقة بها. وإذا لم تكونوا تتمتعوا بمصداقية بنظر الأطراف الدولية، يعتبر بناء تحالف أمراً أساسياً»[١٤٦]. واتفق ماهر ج نواف على أنه: «بدون وجود تحالفات، سيتعذر عليكم إيصال صوتكم. وبوجود تحالفات، سيكون صوتكم قوياً وسيستمع الآخرون إليكم»[١٤٧].

المراجع

١ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢ يتضمن مصطلح «منظمات المجتمع المدني» كل من المجموعات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية المسجلة.

٣ يستخدم مصطلح «آليات العدالة الجنائية الدولية» ليشمل المحاكم لغايات محددة والمختلطة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى المحاكم المحلية التي تستمع للمحاكمات الجنائية الدولية. ويتم تفسير هذا المصطلح بشكل واسع، إدراكاً لفكرة أن الآليات المستقبلية ستتطور بالضرورة وستبنى بناءً على النماذج السابقة.

٤ تقرير الأمين العام بحسب قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٨/٧١، تنفيذ القرار بإنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتبكة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، UN Doc A/71/755 (١٩ كانون الثاني ٢٠١٧) [٣].

٥ تم إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق) في آب/أغسطس ٢٠١١ من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. يتمثل تفويض اللجنة في التحقيق في الانتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي المرتكبة منذ آذار/مارس ٢٠١١ في النزاع السوري، مع التركيز على التثبت من الوقائع والظروف حول تلك الانتهاكات. في المقابل، يركز تفويض الآلية الدولية الحيادية المستقلة على جمع وصون الأدلة المحتملة حول انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، بقصد تحديد الدافع والأنماط للمسؤولية الجزائية. وبينما تُعد نتائج لجنة التحقيق علنيةً، يتم التشارك في عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة بشكل حصري فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للجرائم الدولية المرتكبة في سوريا.

٦ تقرير الأمين العام بحسب قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٨/٧١، تنفيذ القرار بإنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، UN Doc A/71/755 (١٩ كانون الثاني ٢٠١٧) [٦].

٧ المصدر ذاته [٣٧].

٨ بالرغم من عدم التواجد داخل البلاد، عمل هذين الشخصين مع منظمات لم يكن لديها مكاتب دولية وعملوا على وجه التحديد مع أفراد من المجتمعات المتضررة في الشتات. وبالرغم من أن وجهات نظرهم لا تُعد «محلية خالصة»، إلا أنها تُعد نموذجاً هاماً للدراسة للوصول إلى الضحايا والشهود المحتملين الذي غادروا أو فروا من مجتمعاتهم الأصلية.

٩ بالرغم من عدم عملهم بشكل رئيسي مع المجتمعات المتضررة، قدّم هؤلاء الأشخاص تصورات قيّمة حول الاعتبارات المتعلقة حول التغيير الاجتماعي داخل آليات العدالة الجنائية الدولية.

١٠ بالرغم من أن هذه الدراسة تركز على عمل منظمات المجتمع المدني المحلية، أشار تشارلز شينر من معهد لاو هاموتك من تيمور الشرقية النقطة الهامة التالية: «بما يتجاوز مجرد منظمات المجتمع المدني، يجب أن تتفاعل آليات العدالة الجنائية الدولية مع المواطنين من البلاد، بما في ذلك الأفراد، والذين يعرفون السياق التاريخي والاجتماعي بشكل أفضل من الخبراء الدوليين الواصلين حديثاً ولا يتكلمون اللغات المحلية». مقابلة المؤلفة مع تشارلز شينر، باحث لدى معهد لاو هاموتك (معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل التنمية)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١١ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٢ بشكل أكثر أهمية من مجرد القرب المادي ووجود موظفين ينتمون للمجتمعات المتضررة، فإن من المهم وجود: «موظفين يشكلون جزءً من تلك المجتمعات. ويعد ذلك أكثر عمقاً من كون منظمة المجتمع المدني مجرد منظمة، لأنها تتضمن أشخاصاً عاشوا خلال الأحداث التي تحاول آليات العدالة الجنائية الدولية التطرق إليها، ومن يعرفون اللاعبين، والسياق، والأحداث التي (ربما لم تتم) مشاهدتها من الخارج أو من قبل أشخاص دوليين». مقابلة المؤلفة مع تشارلز شينر، باحث لدى معهد لاو هاموتك (معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل التنمية)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٣ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٤ مقابلة المؤلفة مع مادي كروثور، المدير التنفيذ المشارك، منظمة ويجن بيس، كانون الثاني ٢٠١٨.

١٥ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

١٦ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. كما أشار ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، إلى ضرورة إبقاء الضحايا على اطلاع على المستجدات من خلال نشر أية مستجدات على الموقع الإلكتروني للمنظمة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال عقد ندوات لإبقاء المجتمع على اطلاع. مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨.

١٧ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٨ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩ رسالة من جراهام بلويت، نائب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا (محكمة العدل الدولية، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، كما هو مقتبس في رسالة من جراهام بلويت، نائب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا (محكمة العدل الدولية، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، كما هو مقتبس في هيلين درهام، «المرأة والمجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والقانون الجنائي الدولي»، في كيلي دي آكسن ودوريان أم كوينج، محررون. المرأة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ٣ (٢٠٠١) (نيويورك: ترانزنشنال ببليشرز، إنك) ٨١٩-٨٤٣, ٨٣٦ .

٢٠ مقابلة المؤلفة مع مادي كروثور، المدير التنفيذ المشارك، منظمة ويجن بيس، كانون الثاني ٢٠١٨. كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا حيال أخذ الإفادات من اليزيديين الناجين من عنف تنظيم داعش: «جاء الضحايا إلينا. وطلبوا أن نسجل شهادتهم كونهم يعرفوننا، فهم يعرفون منظم يزدا، ويثقون أن المنظمة تناصر عالمياً حقوقهم وتعمل على تحقيق العدالة للضحايا». مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨. تجدر الإشارة أنه إذا استطاعت منظمة غير حكومية محلية بناء الثقة مع مجتمع، وعملت هذه المنظمة مع آلية للعدالة الجنائية الدولية، توجد إمكانية لبناء ثقة المجتمع بالآلية. بعد ذلك، تؤدي الثقة إلى بناء الشرعية.

٢١ مقابلة المؤلفة مع هيثر ريان، مراقب سابق لمحاكمة الخمير الحمر، كانون الأول ٢٠١٧، ومقابلة المؤلفة مع كرستوف سبيرفبلدت، باحث ومستشار سابق لمنظمات غير حكومية كمبودية والغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، كانون الثاني ٢٠١٨.

٢٢ كرستوف سبيرفبلدت، «المجتمع المدني الكمبودي ومحاكمة الخمير الحمر،» المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ٦ (٢٠١٢) ١٤٩–١٦٠, ١٥١.

٢٣ تم تقديم البيانات من قبل قسم دعم الضحايا، اعتباراً من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، تمت الإشارة إلى ذلك في كرستوف سبيرفبلدت، «المجتمع المدني الكمبودي ومحاكمة الخمير الحمر،» المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ٦ (٢٠١٢) ١٤٩–١٦٠, ١٥١.

٢٤ على سبيل المثال، قامت منظمات محلية في البلقان أو لا تزال تقدم: «الضغط والمناصرة لدعم الضحايا، مثل المعتقلين في مخيمات الاحتجاز وضحايا الرق الجنسي والاغتصاب، بالإضافة إلى الدعم النفسي والقانوني للشهود الذين يدلون بشهاداتهم». مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسية، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير

المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. كما تمت الإشارة إلى ذلك في مقابلة المؤلفة مع مادي كروثور، المدير التنفيذ المشارك، منظمة ويجن بيس، كانون الثاني ٢٠١٨. كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا حيال أخذ الإفادات من اليزيديين الناجين من عنف تنظيم داعش: «جاء الضحايا إلينا. وطلبوا أن نسجل شهاداتهم كونهم يعرفوننا، فهم يعرفون منظم يزدا، ويثقون أن المنظمة تناصر عالمياً حقوقهم وتعمل على تحقيق العدالة للضحايا». مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨. انظر أيضاً كرستوف سبيرفبلدت، «المجتمع المدني الكمبودي ومحاكمة الخمير الحمر» المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ٦ (٢٠١٢) ١٤٩–١٦٠, ١٥١.

٢٥ مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسية، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ ومقابلة المؤلفة مع كرستوف سبيرفبلدت، باحث ومستشار سابق لمنظمات غير حكومية كمبودية والغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، كانون الثاني ٢٠١٨.

٢٦
بكلي-زيستل، فريدرك ميث وماريانا بابا، محررون، ما بعد نورمبرغ، البحث في الأبعاد المتعددة لتقبل المحكمة الجنائية الدولية، (نورمبرغ: أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية)، ١٦

٢٧ مقابلة المؤلفة مع هيثر ريان، مراقب سابق لمحاكمة الخمير الحمر، كانون الأول ٢٠١٧؛ انظر أيضاً كرستوف سبيرفبلدت، «المجتمع المدني الكمبودي ومحاكمة الخمير الحمر،» المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ٦ (٢٠١٢) ١٤٩–١٦٠, ١٥١.

٢٨ ٣١ آذار/
مارس ٢٠١٨، https://www.icc-cpi.int/get-involved/Pages/ngos.aspx، مع الإشارة إلى، «تملك المحكمة الجنائية الدولية فروعاً في العديد من الدول التي تجري فيها التحقيقات، بالرغم من عدم تواجدها حالياً في دارفور (السودان)، أو جورجيا، أو مالي. بالنسبة للراغبين في التعاون مع المحكمة في تلك الفروع المحلية، أو المشاركة في الإجراءات القانونية، أو المساعدة في أنشطة التوعية، أو التفاعل مع المحكمة في الميدان، يسعدنا قيامهم بالتواصل مع هذه الفروع.»

٢٩
زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٣٠ مقابلة المؤلفة (عبر البريد الإلكتروني) مع نينو تاجاريشفيلي، المدير المشارك لمركز حقوق الإنسان في تبليسي، جورجيا، كانون الأول ٢٠١٧.

٣١ انظر ناتيا جوجولشفيلي، «الضحايا ليسوا على دراية بالتحقيق الجاري حول حرب آب/أغسطس ٢٠٠٨»، Humanrights.ge، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٧. متوفر على .http://www lang=eng&١٩٠٨٦=humanrights.ge/index.php?a=main&pid

٣٢ هيومان رايتس ووتش، العدالة تتحرك: مرحلة المحاكمة للمحكمة الخاصة في سيراليون، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) ٣٠، مقتبس في نورمان هنري بنتيلوفتش، «رؤية العدالة تتحقق: أهمية وضع الأولوية لجهود التوعية في المحاكم الجنائية الدولية»، ٣٩ مجلة جورج تاون للقانون الدولي (٢٠٠٨) ٤٤٥, ٤٨٨-٤٩١.

٣٣ هيثر ريان ولورا ماكجرو، «الأداء والتصور: أثر الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا،» تقرير مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (شباط ٢٠١٦) ٨٥.

٣٤ كرستوف سبيرفبلدت، «المجتمع المدني الكمبودي ومحاكمة الخمير الحمر،» المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ٦ (٢٠١٢) ١٤٩–١٦٠, ١٥١؛ تمت الإشارة إلى ذلك أيضاً خلال مقابلة المؤلفة مع هيثر ريان، مراقب سابق لمحاكمة الخمير الحمر، كانون الأول ٢٠١٧.

٣٥ نورمان بنتيلوفتش، كاثرين سايمون وسوك-كيانج لي، مركز التوثيق الكمبودي، تفضيلات التوعية في لدى سكان الريف في كمبوديا حيال الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا (تموز ٢٠٠٧) http://www.d.dccam.org/Abouts/Intern/Norman_and_ Kathryn_DC-Cam_Outreach_Report.pdf, ٣، مقتبس في نورمان هنري بنتيلوفتش، «رؤية العدالة تتحقق: أهمية وضع الأولوية لجهود التوعية في المحاكم الجنائية الدولية»، ٣٩ مجلة جورج تاون للقانون الدولي (٢٠٠٨) ٤٤٥, ٤٩١.

٣٦ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٣٧ مقابلة المؤلفة مع إفيوما أوجيميني أوكالي، محامي رئيسي سابق، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع تشارلز شينر، باحث لدى معهد لاو هاموتك (معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل التنمية)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.؛ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٣٨ مقابلة المؤلفة مع مادي كروثور، المدير التنفيذ المشارك، منظمة ويجن بيس، كانون الثاني ٢٠١٨.

٣٩ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤٠ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانونين مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربياً، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ويندي لوبوين، نائب الرئيس والرئيس بالوكالة سابقاً لقسم الضحايا والشهود (المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة)، ومنسق وحدة دعم الشهود والخبراء (الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا)، كانون الأول ٢٠١٧.

٤١ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٤٢ مقابلة المؤلفة مع ويندي لوبوين، نائب الرئيس والرئيس بالوكالة سابقاً لقسم الضحايا والشهود (المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة)، ومنسق وحدة دعم الشهود والخبراء (الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا)، كانون الأول ٢٠١٧.

٤٣ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة (عبر بريد إلكتروني مترجم من الفرنسية) مع عمر كافوتا، منسق، مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٤٤ في حالة مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (مذكور أدناه) ومعهد لاو هاموتك من تيمور الشرقية، تواصل المنظمات المحلية أيضاً العمل على تقوية سيادة القانون حيثما لا يتم إعطاء اهتمام أو تفويض لآليات العدالة الجنائية الدولية. ويجب أن تأخذ المزيد من الدراسات بعين الاعتبار تجارب منظمات المجتمع المدني التي تناصر العدالة الدولية في غياب تفويض أو تحقيق آليات العدالة الجنائية الدولية. وكما هو مشار إليه من قبل تشارلز شينير من معهد لاو هاموتك، بالنظر إلى أن تشكيل آلية للعدالة الجنائية الدولية يعد قراراً دولياً وسياسياً/دبلوماسياً، بصرف النظر عما إذا تم تشكيل الآلية في الغالب على أساس عوامل خارج الدولة المعنية. كما تستطيع هذه المنظمات تشجيع السلطات المحلية والدولية على إيجاد وتعزيز المساءلة قبل وأثناء وبعد وجود الآلية، أو حتى إن لم تكن موجودةً. مقابلة المؤلفة مع تشارلز شينر، باحث لدى معهد لاو هاموتك (معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل التنمية)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٥ مقابلة المؤلفة (عبر بريد إلكتروني مترجم من الفرنسية) مع عمر كافوتا، منسق، مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٤٦ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤٧ بحسب البريد الإلكتروني المرسل إلى المؤلفة من قبل يوك تشانج، المدير التنفيذي لمركز التوثيق الكمبودي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مع الاقتباس إلى كتاب من مكتب إدارة الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، طوني كرانه، المدير بالوكالة ونوت روساندوه، نائب المدير، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ (على ملف مع مركز التوثيق الكمبودي) اعتبار المنظمة

« واحدة من أبرز المانحين العينيين للمواد الوثائقية للمحكمة».

٤٨ مقابلة المؤلفة مع إفيوما أوجيميني أوكالي، محامي رئيسي سابق، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ بحسب البريد الإلكتروني المرسل إلى المؤلفة من قبل يوك تشانج، المدير التنفيذي لمركز التوثيق الكمبودي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٩ مقابلة المؤلفة مع هيثر ريان، مراقب سابق لمحاكمة الخمير الحمر، كانون الأول ٢٠١٧، ومقابلة المؤلفة مع كرستوف سبيرفبلدت، باحث ومستشار سابق لمنظمات غير حكومية كمبودية والغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، كانون الثاني ٢٠١٨. انظر أيضاً هيثر ريان ولورا ماكجرو، «الأداء والتصور: أثر الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا،» تقرير مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (شباط ٢٠١٦) ٤٥.

٥٠ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسة، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥١ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٥٢ بحسب البريد الإلكتروني المرسل إلى المؤلفة من قبل يوك تشانج، المدير التنفيذي لمركز التوثيق الكمبودي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٥٣ مقابلة المؤلفة مع الدكتورة ميغان برايس، المدير التنفيذي، مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٥٤ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٥ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

٥٦ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٥٧ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٥٨ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨.

٥٩ «إضافةً لذلك، يتوجب على الخبراء الدوليين العاملين في التخطيط أو التقييم أو العمل في آلية للعدالة الجنائية الدولية تعلم اللغات والسياقات المحلية أو توظيف أشخاص يملكون هذه المعرفة على مستويات مهنية. كما أن عليهم احترام هؤلاء الموظفين وتشجيعهم على قول ما يعرفونه، حتى عندما يختلف ذلك عن التفويض الدولي الذي من المفترض أن يقوموا به». «. مقابلة المؤلفة مع تشارلز شينر، باحث لدى معهد لاو هاموتك (معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل التنمية)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٠ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

٦١ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٢ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

٦٣ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٤ مقابلة المؤلفة مع الأستاذة سارة وليامز، كلية القانون، جامعة نيو ساوث ويلز، كانون الأول ٢٠١٧.

٦٥ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع الدكتورة ميغان برايس، المدير التنفيذي، مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٦ مقابلة المؤلفة مع ماريا ريستش، مدير البرامج، شبكة التقارير الاستقصائية في البلقان، كانون الأول ٢٠١٧.

٦٧ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة (عبر بريد إلكتروني مترجم من الفرنسية) مع عمر كافوتا، منسق، مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٦٨ «دائماً ما فضل مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان نهج العدالة الوطنية واعتبر العدالة الدولية تكميليةً. وحتى الآن، لا يزال موظفو المحكمة الجنائية الدولية غائبون. وحيث أن المحاكمة المحلية للقوات الديمقراطية المتحالفة قد انتهت الآن، سيدرس المكتب ما إذا كان من الجدير في الواقع مصادرة المحكمة الجنائية الدولية». مقابلة المؤلفة (عبر بريد إلكتروني مترجم من الفرنسية) مع عمر كافوتا، منسق، مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٦٩ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٧٠ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

٧١ على سبيل المثال، أشار محام سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية: «قال أحد الأشخاص، «إن ذلك يمثل إبادةً جماعيةً». وتوجب علي الشرح، لا، كان ذلك مجرد الكلمة التي تستخدمها. لقد كانت قضية مناصرة. إنني أتفهم سبب استخدامهم لتلك الكلمة، لكن عليك أن تظهر أكثر مما أرادوا أن يثبتوه حول الإبادة الجماعية في المحكمة». مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٧٢ مقابلة المؤلفة مع الدكتورة ميغان برايس، المدير التنفيذي، مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٧٣ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧٤ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧٥ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

٧٦ مقابلة المؤلفة مع الدكتور أفيدان كينت، محاضر، كلية القانون، جامعة إيست آنجليا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧٧ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. انظر أيضاً جيبهاري بيلا موراتي، «العدالة الطبقية: تقييم تقبل الآليات المتعددة للعدالة الجنائية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب في كوسوفو،» سوزان بكلي-زيستل، فريدرك ميث وماريانا بابا، محررون، ما بعد نورمبيرغ، البحث في الأبعاد المتعددة لتقبل المحكمة الجنائية الدولية، (٢٠١٧) نورمبيرغ: أكاديمية مبادئ نورمبيرغ الدولية. فضلاً عن ذلك، وخصوصاً عند تمثيل الضحايا، قد ينظر إلى منظمة المجتمع المدني المحلية على أنها منحازة. «ويعتمد هذا التصور في الغالب على حقائق؟ لكن هذا الانحياز يأتي من هذا: كضحية، يوجد لديك مصالح. وقد يكذب الضحايا، لكنهم قد يقومون بذلك لأسباب جيدة (-بما في ذلك صون الذات.)» ولا يجب أن يعيق التصور حول الانحياز المزيد من التحقيق في المعلومات المقدمة. مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٧٨ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٧٩ مقابلة المؤلفة مع لوك ريدامز، أستاذ مساعد للممارسات في قسم العلوم السياسية، جامعة نوتردام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨٠ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

٨١ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٨٢ مقابلة المؤلفة مع الدكتور أفيدان كينت، محاضر، كلية القانون، جامعة إيست آنجليا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٣ تدرك المؤلفة وجود نقاش كبير حول ميزة العزل الكامل لفرق التحقيق والادعاء العام، بالتالي توجد حاجة لبحوث ودراسة حول هذه المسألة.

٨٤ انظر المدعي العام ضد لوبانيا، (تطبيق الادعاء العام العاجل للمغادرة لاستئناف قرار الغرفة ١ بتاريخ ٨ تموز ٢٠١٠ إبقاء الإجراءات حول إساءة العملية) (غرفة المحاكمة ١، المحكمة الجنائية الدولية، رقم القضية ICC-٠١/٠٤-٠١/٠٦، ١٤ تموز ٢٠١٠).

٨٥ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٦ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٧ مقابلة المؤلفة مع إليوت هيجنز، مؤسسة، منظمة « Bellingcat»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨٨ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨٩ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٩٠ «لا نعتقد أنهم ببساطة لا يستجيبون، وندرك أنها عملية حساسة سياسياً ونتفهم ذلك. لكن سيكون من الجيد البقاء داخل دائرة الحوار لأننا نقوم باستمرار بجمع المعلومات. بالتالي، نود توفير وسيلة تواصل لمواصلة تقديم المعلومات المفيدة». مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

٩١ مقابلة المؤلفة (عبر البريد الإلكتروني) مع نينو تاجاريشفيلي، المدير المشارك لمركز حقوق الإنسان في تبليسي، جورجيا، كانون الأول ٢٠١٧.

٩٢ مقابلة المؤلفة مع ماريا ريستش، مدير البرامج، شبكة التقارير الاستقصائية في البلقان، كانون الأول ٢٠١٧.

٩٣ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٩٤ مقابلة المؤلفة مع ماريا ريستش، مدير البرامج، شبكة التقارير الاستقصائية في البلقان، كانون الأول ٢٠١٧.

٩٥ مقابلة المؤلفة مع الدكتور أفيدان كينت، محاضر، كلية القانون، جامعة إيست آنجليا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبخصوص تيسير آليات العدالة الجنائية الدولية مشاركة خبراء المحكمة من قبل المنظمات المحلية، انظر: أفيدان كينت وجيمي ترينيداد، «إدارة مشاركة خبراء المحكمة من الأطراف الأخرى أمام المحاكم الجنائية الدولية: التلاعب في الكفاءة والشرعية،» مراجعة القانون الجنائي الدولية ١٧ (٢٠١٧) ٧٢٨, ٧٤٦-٧٤٧.

٩٦ مقابلة المؤلفة مع الدكتورة ديبوراه رويز فيردوزكو، نائب المدير السابق لبرنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان للبرلمانيين للعمل العالمي، وعضو اللجنة التوجيهية لتحالف المحكمة الجنائية الدولية؛ ونائب رئيس فريق تحالف المحكمة الجنائية الدولية حول التواصل والتوعية؛ وحالياً رئيس مبادرات المجتمع المدني في الهيئة الدولية حول الأشخاص المفقودين، كانون الثاني ٢٠١٨.

٩٧ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

٩٨ مقابلة المؤلفة مع لوك ريدامز، أستاذ مساعد للممارسات في قسم العلوم السياسية، جامعة نوتردام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٩٩ «يوجد قدر هائل من البراهين المحتملة التي جرى جمعها من قبل أشخاص من غير المحامين ولم يعتقدوا أنه سيتم استخدامها لأغراض المحاكمات. ويجب أن نعثر على طريقة للتعامل مع المعلومات كما هي، لا أن نفرض معايير حول كيفية جمعها». مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، مختص في المحكمة الجنائية الدولية، مقابلة رقم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٧. يوجد توقع من جانب آليات العدالة الجنائية الدولية بأن تعرض منظمات المجتمع المدني المعلومات التي تحتاجها، وهو توقع غير صحيح. إذ لا تستطيع المنظمات تحمل المخاطر التي تتحملها آلية كون المنظمات لا تملك موقفاً وحمايةً ووضعيةً دوليةً، كما أنها لا تملك الموارد. كما قد لا تحتاج المنظمات بالضرورة لتطوير قدراتها على نفس مستوى المدعي العام. مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

١٠٠ مقابلة المؤلفة (عبر بريد إلكتروني مترجم من الفرنسية) مع عمر كافوتا، منسق، مركز الدراسات لتشجيع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠١ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع إليوت هيجنز، مؤسسة، منظمة « Bellingcat»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠٢ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، مختص في المحكمة الجنائية الدولية، مقابلة رقم ٢٣، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠٣ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠٤ مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسة، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٠٥ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٠٦ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨.

١٠٧ تجدر الإشارة إلى أن «قد يؤدي الاعتراف المبكر بالدور الهام لمنظمات المجتمع المدني في تشجيعها للحصول على تمويل ومساعدتها في الحصول على الاهتمام والاحترام». بعبارة أخرى، قد يشجع تفاعل آليات العدالة الجنائية الدولية مع منظمات المجتمع المدني المحلية المانحين على تمويل وتدريب المنظمات، مما يؤدي بالتالي لزيادة قدرة المنظمات على تلبية معايير الآليات. مقابلة المؤلفة مع هيثر ريان، مراقب سابق لمحاكمة الخمير الحمر، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠٨ مقابلة المؤلفة مع إليوت هيجنز، مؤسسة، منظمة « Bellingcat»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

١٠٩ مقابلة المؤلفة مع كرستوف سبيرفبلدت، باحث ومستشار سابق لمنظمات غير حكومية كمبودية والغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا، كانون الثاني ٢٠١٨.

١١٠ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١١١ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

١١٢ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

١١٣ مقابلة المؤلفة مع مادي كروثور، المدير التنفيذ المشارك، منظمة ويجن بيس، كانون الثاني ٢٠١٨؛ مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسة، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١١٤ مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسة، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١١٥ مقابلة المؤلفة مع الدكتورة ديبوراه رويز فيردوزكو، نائب المدير السابق لبرنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان للبرلمانيين للعمل العالمي، وعضو اللجنة التوجيهية لتحالف المحكمة الجنائية الدولية؛ ونائب رئيس فريق تحالف المحكمة الجنائية الدولية حول التواصل والتوعية؛ وحالياً رئيس مبادرات المجتمع المدني في الهيئة الدولية حول الأشخاص المفقودين، كانون الثاني ٢٠١٨.

١١٦ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

١١٧ مقابلة المؤلفة مع جيبهاري بيلا موراتي، أستاذ قانون، كلية القانون جامعة هاشكي زيكا، بيجا، كوسوفو، تجربة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وديوان المظالم في كوسوفو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١١٨ مقابلة المؤلفة مع فلما ساريتش، مؤسسة ورئيسة، مركز بحوث ما بعد النزاعات، كبير المحررين، منصة « Balkan Diskurs» الإعلامية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١١٩ مقابلة المؤلفة مع ميلينا كاليتش-يليتش، مستشار قانوني ومراقب محاكمات جرائم حرب في منظمة « Documenta»- مركز يتعامل مع الماضي، زغرب، كرواتيا، كانون الثاني ٢٠١٨.

١٢٠ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٢١ مقابلة المؤلفة مع لوك ريدامز، أستاذ مساعد للممارسات في قسم العلوم السياسية، جامعة نوتردام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٢٢ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٢٣ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

١٢٤ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨.

١٢٥ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٢٦ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

١٢٧ مقابلة المؤلفة (عبر البريد الإلكتروني) مع نينو تاجاريشفيلي، المدير المشارك لمركز حقوق الإنسان في تبليسي، جورجيا، كانون الأول ٢٠١٧.

١٢٨ مقابلة المؤلفة مع مونتسيرات سولانو، خبرة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية وكموظفة في عدة منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، كانون الثاني ٢٠١٨.

١٢٩ قال أحد من تمت مقابلتهم: «يمكن أن نبقى متعلقين بفكرة أن معالجة المعلومات، على سبيل المثال من مواقع التواصل الاجتماعي، هو مثل معالجة مسرح الجريمة. ويجب علينا أن نتوقف عن محاولة ربط عقليات الطب الشرعي القديمة مع البيانات القديمة. بدلاً من ذلك، نحتاج للتركيز على أسئلة قانونية أساسية: هل يعد ذلك برهاناً أم مصدر معلومات؟ فإذا كان برهاناً، ما هو الرأي الذي تود أن تدعمه؟ ولحين أن أعرف ذلك، لا استطيع معرفة ما الذي يجب أن أقوم به لجعل هذه المعلومات موثوقةً وقد أعدل عن استلام معلومات مفيدة». مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، مختص في المحكمة الجنائية الدولية، مقابلة رقم ٢٣، كانون الأول ٢٠١٧.

١٣٠ مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٣١ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٣٢ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٣٣ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، محقق سابق في آلية للعدالة الجنائية الدولية، المقابلة رقم ٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٣٤ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط ٢٠١٨.

١٣٥ تمت الإشارة إلى ذلك في مقابلة المؤلفة مع جورج ماكنرو، عمل سابقاً في لجنة التحقيق الأسترالية في جرائم الحرب، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٣٦ تمت الإشارة إلى ذلك في مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٣٧ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة (عبر البريد الإلكتروني) مع نينو تاجاريشفيلي، المدير المشارك لمركز حقوق الإنسان في تبليسي، جورجيا، كانون الأول ٢٠١٧.

١٣٨ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٣٩ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤٠ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. كما تمت إعادة ذلك في مقابلة المؤلفة مع مليتسا كوزتش، المدير السابق للبرنامج القانوني، مركز القانون الإنساني، بلغراد، صربيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤١ مقابلة المؤلفة مع إفيوما أوجيميني أوكالي، محامي رئيسي سابق، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، مختص في المحكمة الجنائية الدولية، مقابلة رقم ٢٣، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤٢ مقابلة المؤلفة مع ياروبولك برينيخ، رئيس سابق لبعثة ميدانية، منظمة السعي وراء الحقيقة، أوكرانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٤٣ مقابلة المؤلفة مع آرجيتا إمرا، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات سابقاً، برشتينا، كوسوفو، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤٤ مقابلة المؤلفة مع (حُجِب الاسم)، منظمة مجتمع مدني فلسطينية، المقابلة رقم ١٤، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤٥ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٤٦ مقابلة المؤلفة مع ديفيد جوزيف دويتش، منسق المناصرة، من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٤٧ مقابلة المؤلفة مع ماهر ج نواف، مدير مكتب المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة منظمة يزدا، شباط/فبراير ٢٠١٨.